بسم الله الرحمن الرحيم

Yarmouk University

Faculty of Economics and Administrative Sciences



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار

The Importance of Disclosure Items in Making Investment Decisions

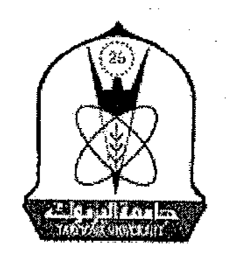
إعداد الطالب. عبد الكريم سالم النقرش

2007730012

إشراف الدكتور. أحمد العمري

2010م

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

الاهمية النسبية لبنود الافصاح في اتخاذ قرارت الاستثمار

The Importance of Disclosure Items in Making Investment Decisions

مقدمة من الطالب : عبد الكريم سالم النقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبه من جامعة اليرموك، اربد، الاردن

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Accounting at Yarmouk University

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور أحمد محمد العمري	مشرفا ورئيساً	....
الاستاذ الدكتور محمود حسن قافيش	عضواً	....
الدكتور ميشيل سعيد سويدان	عضواً	....
الدكتور أنور راشد القرعان	عضواً	....

تاريخ تقديم الرسالة 25/حزيران/2010م

الإهداء

إلى من علمني الرجولة والصبر إلى أبي

إلى من عرفت قيمة العلم وعلمتني الإصرار عليه إلى أمي

إلى من كانت لي السند والعون زوجتي العزيزة

إلى من اقتطعت منهم الوقت الكثير أميراتي الثلاث

إلى أساتذتي الأعزاء الذين كرموني بخبرتهم ومعرفتهم

إلى الذين وقفوا إلى جانبي وساعدوني

إلى كل من علمني حرفاً

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

آية 105 سورة التوبة

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على انجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى مشرفي الدكتور احمد العمري على عنايته وأشرافه على هذه الرسالة, حيث كان لتوجيهاته وإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذه الرسالة, والذي أعطاني الكثير من وقته وجهده وعلمه, فله مني كل الشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش, والدكتور ميشيل سعيد سويدان, والدكتور أنور راشد القرعان الذين كرموني بالاطلاع على هذا العمل وقبول مناقشته. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد جواد الجاروف رئيس جمعية معتمدي المهن المالية, والى السيد محمد سبيتان مدير الاستثمار في صندوق بنك الإسكان, والسيد محمد سامي الخصاونة مدير استثمار صندوق بنك المال, والسيد جهاد الشرع مدير دائرة الأبحاث في الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي, والى أصدقائي حسن منصور ومحمد طه, والى كل من ساعدني في توزيع الاستبانة وجمعها.

إليهم جميعاً بالغ الاحترام والتقدير

الباحث

عبد الكريم سالم النقرش

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

الاختصار	معنى الاختصار
AAA	American Accounting Association
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
ASEC	American Stock Exchange Commission
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.
SEC	Securities and Exchange Commission
GAO	General Accounting Office
IASC	International Accounting Standards Committee
SAS	Statement on Auditing Standards
IASB	International Accounting Standards Board

الملخص

النقرش, عبد الكريم. "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار". رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2010 (المشرف: الدكتور احمد العمري).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في القوائم المالية والملاحظات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية, من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة اعتماد متخذي القرارات على القوائم المالية من حيث الأهمية النسبية لديهم عند اتخاذهم لقراراتهم, وإيجاد الفرو قات فيما بينهم. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تمت مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار, وتم تصميم استبانه وتوزيعها على 244 مستثمراً من كبار المستثمرين, ومكاتب الوساطة, والصناديق الاستثمارية, والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي, وتم استرداد 103 استبانه. وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخدم اختبار One- sample T- Test واختبار شافيه (shafee) للمقارنات البعدية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد بنود الإفصاح المتعلقة بالمركز المالي مهمة جداً في قرارات الاستثمار ومن أهم البنود حجم النقدية وحجم رأس المال العامل والاحتياطيات والأرباح المحتجزة وحجم الأصول الثابتة واقلها أهمية حجم الإيرادات غير المقبوضة والشهرة والعلامة التجارية.
- أن البنود المتعلقة بقائمة الدخل تتراوح بين المهم والمهم جداً في قرارات الاستثمار ومن أهمها: حجم المبيعات, وصافي الربح, والأرباح المقترح توزيعها على المساهمين. واقلها أهمية الضريبة على الأرباح, وحصة الأقلية من صافي الربح.
- أن بنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية مهمة جداً في قرارات الاستثمار, وخاصة التدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية.
- وتعتبر قائمة التغير في قائمة حقوق الملكية مهمةً ومن أهم البنود: توزيعات الأسهم المجانية, والزيادات على رأس المال عن طريق الاكتتاب الخاص

• تراوحت البنود في الملاحظات والإيضاحات بين المهم والمهم جداً وكان من أهمها الإفصاح عن نوع المنشاة وطبيعة عملها, وهيكل رأس المال بالإضافة إلى استقرار أرباح الشركة وكيفية توزيع الأرباح.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها ضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار بناءً على أساليب علمية وتحليل مالي معتمد على البيانات المالية بالإضافة إلى تحليل للأمور غير المالية, وتشجيع الصناديق الاستثمارية والعمل على انتشارها من خلال وضع الأسس التي تنظم عملها بشكل مفصل وواضح.

الكلمات المفتاحية: الأهمية النسبية, الإفصاح, قرارات الاستثمار, أهمية المعلومات المحاسبية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 منهجية الدراسة

6-1 متغيرات الدراسة

7-1 خطة الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن, وأصحاب المصالح, ويعتبرالافصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسة والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وتعد البيانات المالية وسائل رسمية منتظمة لإيصال المعلومات، بما في ذلك الإيضاحات والملاحظات والجداول المرفقة بها, والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منها وتشمل القوائم المالية المطلوب نشرها بموجب معايير المحاسبة الدولية, والتي تطلب هيئة الأوراق المالية تطبيقها على الشركات(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية, قائمة حقوق الملكية، والإيضاحات والملاحظات على الحسابات), وهي مهمة في اتخاذ قرارات عديدة تلك المتعلقة بالاستثمار والاقتراض.

لذلك تعتبر البيانات المحاسبية وغير المحاسبية التي تقوم الشركات المساهمة الأردنية بإصدارها للمستثمرين الحاليين والمحتملين, الركيزة الأساسية للعملية الاستثمارية في بورصة عمان, ومن هنا كان لإنشاء هيئة الأوراق المالية أمرا بالغ الأهمية لتكون هي المراقب لسوق رأس المال والمصدر للتعليمات والأنظمة التي تضبط العمل داخل بورصة عمان.

وتعتبر القوائم المالية التي تصدرها الشركات هي الأساس الذي يعتمد عليه كل من المستثمر والمقرض والمدقق, والعديد من الأطراف في الحكم على سلامة الوضع المالي للشركة, وبالتالي يستطيع كل منهم أن يتخذ قراره بالاعتماد على ما تحتويه من معلومات مفيدة لكل مستخدم, وتشتمل التقارير السنوية على تقرير مجلس الإدارة الذي يعطي تنبؤ وتفسير للأحداث السابقة في الشركات ومدى تحقيق الخطط الإستراتيجية الموضوعة, والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية أن وجدت, وعلى الرأي المحايد

لمدقق الحسابات الذي يقيس مدى كفاية الرقابة الداخلية والأحداث الهامة, وعلى القوائم المالية بما فيها من إيضاحات وملاحظات.

1-2 مشكلة الدراسة:

تعتبر الأهمية النسبية المعيار الذي يقيس ويحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية لجميع الشركات من حيث أهمية المعلومة أو عدم أهميتها, وذلك لتأثيرها المتوقع على متخذي القرارات, وبالتالي هي التي تحدد أهمية أو عدم أهمية المعلومات في القوائم المالية, كما أن عملية دمج المعلومات الهامة وغير الهامة يؤدي إلى التقليل من فائدة المعلومات وبالتالي يؤدي إلى تضليل متخذي قرارات الاستثمار في اتخاذ قراراتهم.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي في قرارات الاستثمار؟

2- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل في قرارات الاستثمار؟

3- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في قرارات الاستثمار؟

4-ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية؟

5- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في إيضاحات البيانات المالية في قرارات الاستثمار؟

1-3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع حيث تعتبر المعلومات التي توفرها بنود ومحتويات البيانات المالية من خلال الإفصاح الكافي والشفافية, أهم الأسس التي يعتمد عليها في الحكم على الأهمية النسبية لتلك المعلومات من قبل المستخدمين وخاصة متخذي قرارات الاستثمار, وبالتالي يعتمد نجاح هذا القرار على الأهمية النسبية لما توفره تلك البنود من معلومات.

تعتبر هذه الدراسة مهمة للعديد من الأطراف ذات العلاقة, من المستثمرين والصناديق الاستثمارية، والوسطاء الماليين، والوحدة الاستثمارية في مؤسسة الضمان الاجتماعي، إذ أنها تقيس ردود أفعال المتعاملين في بيئة سوق رأس المال تجاه الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قراراتهم من اجل زيادة وتشجيع ثقافة الاستثمار. إضافة إلى توفير الثقة والاطمئنان إلى المعلومات التي يرتكز عليها المستثمر في بناء قراره من خلال بيان أهميتها النسبية, مما ينعكس إيجابا على المستثمر من ناحية وعلى توزيع الموارد المالية على المنشآت من ناحية أخرى, وبالتالي تشجيع الاستثمار الوطني إن اطلاع كل من المستثمر الفرد والمؤسسي على درجة الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال المقارنة فيما بينهم في أسس اتخاذ القرار يؤدي إلى تبادل وتكامل المعلومات فيما بينهم, كما تبين الاختلافات في الأسس المتبعة في اتخاذ القرارات بين المستثمر المؤسسي والمستثمرين الإفراد, كما تعتبر هذه الدراسة مهمة لهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان من حيث أنها قد توضح بعض البنود الهامة التي تؤدي إلى تنشيط الأسواق المالية من خلال استغلال المعلومات المحاسبية في زيادة الاستثمار في الأدوات المالية, كما أنها قد تقدم بعض التوصيات في التعديل أو التطوير على تعليمات الإفصاح بعد بيان رأي أهم الفئات المتعاملة بالأوراق المالية.

1-4 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة المركز المالي من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار.

2- بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة الدخل من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار.

3- بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار.

4- بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار.

5- بيان الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في إيضاحات البيانات المالية من وجهة نظر متخذي قرارات الاستثمار.

1-5 منهجية الدراسة:

تم تلخيص محتويات القوائم المالية والإيضاحات والملاحظات على شكل بنود تم تضمينها في الاستبانة المستخدمة في الدراسة والتي تم توزيعها على عينة تتكون من كبار المستثمرين في السوق المالي, ومكاتب الوساطة, والصناديق الاستثمارية, والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من البنود التي اشتملت عليها القوائم المالية. وسوف يتم عرض المنهجية في الفصل الرابع وبشكل كامل ومفصل.

1-6 متغيرات الدراسة :

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1- الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة المركز المالي.

2- الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة الدخل.

3- الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية.

4- الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

5- الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في الإيضاحات والملاحظات.

ثانياً : المتغير التابع

قرارات الاستثمار

1-7 خطة الدراسة

تم تقسيم الرسالة إلى ستة فصول, تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ومشكلتها وأهميتها وأهدافها, وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة, وقد خصص الفصل الثالث لمراجعة الدراسات السابقة والفرضيات, وخصص الفصل الرابع لمنهجية الدراسة وخصائص عينة المستثمرين, والأساليب الإحصائية المستخدمة, واختبار صدق الأداء وثباتها, أما الفصل الخامس فتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات, وخصص الفصل السادس للنتائج والاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1-2 المقدمة

2-2 مفهوم الإفصاح وأنوعه

3-2 أهمية الإفصاح المحاسبي

4-2 الإفصاح في التشريعات الدولية

5-2 الإفصاح في التشريعات الأردنية

6-2 مقومات الإفصاح

7-2 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

8-2 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

9-2 الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية

10-2 المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

11-2 المقدمة

12-2 مفهوم الإفصاح وأنوعه

13-2 أهمية الإفصاح المحاسبي

14-2 الإفصاح في التشريعات الدولية

15-2 الإفصاح في التشريعات الأردنية

16-2 مقومات الإفصاح

17-2 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

18-2 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

19-2 الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية

20-2 المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 المقدمة

تعتبر المحاسبة بجميع فروعها نظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات الهامة لجميع الفئات المستخدمة لتلك المعلومات مترجمة على شكل قوائم مالية وغير مالية, توضح وتصور الوضع الحقيقي لتلك المنشآت, مما يكون له الأثر الكبير والواضح في عملية صنع قرارات الاستثمار التي تعتبر من القرارات الهامة على مستوى الإفراد والمؤسسات.

ويجب أن تكون القوائم المالية واضحة وبسيطة لكي تؤدي المعنى المقصود منها وتشتمل على متطلبات الإفصاح ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرارات. ولذلك تعتمد القوائم المالية على أسس ومقاييس متعارف عليها بين معدي القوائم المالية الا وهي معايير المحاسبة الدولية.

ويرى(Firth,1979) أن الاهتمام بموضوع الإفصاح بدأ منذ بداية الستينات باعتبار إن العديد من الإطراف كانت تعتمد في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات في قوائمها المالية, وكانت هذه الفئات لا تمتلك السلطة في الحصول على المعلومات من إدارة الشركات مباشرة, إلى أن وجدت بعض الجهات التي تلزم بنشر المعلومات وتحدد طرق النشر والتأكد من هذه المعلومات. وبذلك تطور مفهوم الإفصاح وحدوده مع الزمن من وجهة نظر الشركات والهيئات الرقابية والمعايير المحاسبية, وقد ركزت الشركات على مفهوم المقابلة بين تكلفة الإفصاح والعائد المتحقق منه, بحيث تكون المنفعة للشركة اكبر من تكلفته, هذا بالإضافة إلى اعتبار أن المعلومات عن الشركة قد تعتبر سرية وتمكن المنافسين من الاطلاع على أسرار الشركة.

2-2 مفهوم الإفصاح وأنوعه

أولا: مفهوم الإفصاح

يختلف مفهوم الإفصاح وحدوده باختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة من معدي القوائم المالية,والمستثمرين, وحملة الأسهم والجهات الرقابية. وتعتبر الإدارة هي المحدد الوحيد للإفصاح في المرتبة الأولى وذلك للتعبير عن التزامها تجاه المالكين, ثم تقوم الجهات الأخرى بوضع المفاهيم الأخرى الواجب توفرها في الإفصاح من اجل خدمة أهدافها, ومنها ما هو إجباري تقوم القوانين والهيئات بتحديده والبعض الآخر تقوم الشركات بالإفصاح عنه من اجل جلب الاستثمارات في أسهمها (الشيرازي,1990)

يعبر عن الإفصاح عن طريق المعلومات المالية وغير المالية وكتابتها في تقارير تقدم للمستثمرين والمهتمين بمنشآت الإعمال وعن طريق النشرات والمواقع الالكترونية, وقد اهتمت الجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بد من توفرها في الإفصاح عن القوائم المالية, كما في مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكيه (FASB) في النشرة رقم (1) أهداف التقارير المالية.

وقد عنيت جميع الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية وخصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه في تصميم أعمال المنشاة وقرارات الاستثمار, وقد تبنت العديد من الدول المعايير الدولية للبيانات المالية(الملحم,عدنان 1998).

أن مفهوم الإفصاح هو التعبير الصادق عن الحقيقة, ويقصد به احتواء التقارير المالية جميع المعلومات اللازمه والضرورية من اجل إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ويرى (Watts R. L., Zimmerman J L. ,1986) أن على جميع المستخدمين للقوائم المالية أن يكونوا على علم ودراية بجميع المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عن الشركة, وفي بعض الحالات يعطي المستثمرون اهتماماً اكبر للافصاحات غير الإلزامية للشركات لاعتمادهم عليها في قراراتهم.

وعرف الإفصاح "بأنه إظهار القوائم المالية جميع المعلومات الاساسيه التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث يعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة" (عبد الله, 1995)

وعرف أيضا: بأنه تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة سواء كانت كمية أو غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لدية عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.(علام وكشك,1990)

ثانياً: أنواع الإفصاح

قام (Hendriksen,(1992 بتقسيم الإفصاح إلى الأنواع التالية:

الإفصاح العادل (Fair Disclosure):

ويرتبط هذا الإفصاح بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات, وهو الإفصاح الذي يهتم بجميع الفئات على حد سواء بحيث يوصي بإخراج القوائم المالية بشكل يضمن مصالح جميع الفئات المعدة والمستخدمة للقوائم المالية, بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم بنفس كمية المعلومات في وقت واحد. (خشارمة, 2003).

الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure):

وهو تحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يتطلبها المستخدمون للقوائم المالية وكون المستثمرون هم من أهم الفئات المستخدمة للقوائم المالية يعتبر الإفصاح كافياً عندما تتوفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار, وهنا تشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه القوائم المالية.

الإفصاح الوقائي (Protective Disclosure)

ويقصد به أن يتم الإفصاح في التقارير المالية بحيث تكون المعلومات غير مظللة لأصحاب العلاقة وذلك بهدف حماية المستثمر العادي ذي المقدرة المحدودة على استخدام المعلومات, ويجب أن تكون

المعلومات بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة, والقاعدة العامة هي أن القوائم المالية يجب أن تضمن الإفصاح عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن.

الإفصاح التثقيفي (Informative Disclosure)

ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, ويعكس هذا الإفصاح الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي, من حيث المطالبة بالإفصاح عن المعلومة الملائمة لاتخاذ القرارات, ومنها الإفصاح عن التنبؤات المالية, والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية, والتقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية.

الإفصاح التام (Full Disclosure):

أن يتم الإفصاح عن جميع الظروف والأحداث التي قد تؤثر في اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية ويشتمل ذلك القوائم المالية وغير المالية, ومحتويات التقارير والملاحظات المرفقة لهذه البيانات. ويقيس هذا الإفصاح مدى شمولية التقارير المالية وأهميتها في تغطية أي معلومات ذات اثر على قرارات المستثمر ويمتد إلى بعض الأحداث اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي قد تؤثر على مستخدمي القوائم المالية.وحتى تصل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية إلى مستوى الإفصاح التام لا بد من توفر الخصائص النوعية للمحاسبة المالية(AICPA,2007) وهي الملاءمة,المصداقية, قابلية الفهم , الحياد,التوقيت المناسب, قابلية المقارنة, الشمول, والموازنة بين تكلفة الإفصاح والفوائد المرجوة منه.

3-2 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي احد المبادئ التي يرتكز عليها العمل المحاسبي. وتنبع أهمية الإفصاح في انه يحقق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية. إذ أن الإفصاح يؤدي إلى تكافؤ الفرص بين المستثمرين في الحصول على المعلومة, والشركات عندما تصدر قوائمها المالية يتم الإفصاح عن عدد من النقاط, منها الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في الإعداد للقوائم المالية وتقويم الاستثمارات

(طويلة وقصيرة الأجل) وسياسات تقويم المخزون والاهتلاك والكثير من الأمور التي تتـضمنها القـوائم المالية للشركات. كما أن الإفصاح يحافظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أن النقص في المعلومة يـؤدي إلى زيادة التذبذبات في الأسعار نتيجة نقص المعلومات.(عبد الله, 1995)

يعتبر الإفصاح المحاسبي الروح للأسواق المالية والمقياس الذي يقاس به نجاح الأسواق, فهو يوفر جواً من الثقة بين المتعاملين وذلك من خلال قيام الجهات الرقابية بالرقابة على القوائم المالية للشركات, وكـذلك الإشراف على نشر الافصاحات من اجل منع الغش, والتدقيق على المعلومات غير الصحيحة ومنع وصولها إلى المستثمرين.

يعد عرض المعلومات والإفصاح عنها امرأ بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات الماليـة مـن اجـل تزويدهم بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم, كما انه قد ينشأ هنالك نوع من التهديد لمـصالح بعـض المنشآت نتيجة الزيادة المفرطة في الإفصاح لمصلحة كثير من المستفيدين من القوائم المالية مما ينتج عنه انتهاك لسرية بعض المعلومات (Roberts et al,2002)

أن هنالك عدة أسباب تؤدي إلى التقليل من عملية الإفصاح لدى الشركات منها الحفاظ على سـرية المعلومات والخوف من اطلاع المنافسين على أسرار الشركة ونقاط الضعف بهـا, بالإضـافة إلـى تكلفـة الإفصاح عن المعلومات لدى الشركات(Radebaugh & Gray,2002)

إن الزيادة في الإفصاح تؤدي إلى الزيادة في الشفافية مما يؤدي إلى التقليل من حالة عدم التأكـد وفي بعض الأحيان تميل الشركات إلى عدم الإفصاح وذلك بسبب وجود تكلفة مالية لإعـداد تلـك البيانـات وتدقيقها ونشرها (Gray,1988)

الا أن موضوع التكلفة في الوقت الحاضر قد أصبح شيئا لا يذكر مع انتشار التكنولوجيا واستخدام الانترنت في الإفصاح عن المعلومات بشكل أسهل وأسرع من خلال المواقع الالكترونية للشركات والجهات الرقابية.

ولكن بالرغم من وجود الأسباب السابقة التي قد تدفع الشركات إلى التقليل من درجة الإفصاح فان هنالك عوامل أخرى ايجابية تعود بالنفع على الشركة إذا ما زادت من درجة الإفصاح في تقريرهـا السنوي. إن زيادة عملية الإفصاح تؤدي إلى تسهيل حصول الشركة على القروض وتخفيض كلفها وتؤدي أيـضا إلـى استقرار السعر السوقي للسهم (Meek et al, 1995)

كما أن الشركات تتطلع إلى الحصول على المزيد من رؤوس الأموال وتحقيق السيولة التي تمكنها من تلبية متطلباتها, لذلك تتطلع إلى اجتذاب المستثمرين عن طريق الإفصاح عن حساباتها وأنشطتها وهذا يكون من خلال الإفصاح بشفافية عن أوضاعها واكتساب ثقة المستثمرين.

ويعود عدم كفاية الإفصاح من قبل الشركات إلى أسباب منها:

- إن هنالك تكلفة إضافية للإفصاح عن المعلومات يؤدي إلى نزيف للأموال والتكاليف وأحيانا قد تفـوق طاقة الشركة. ومثال ذلك أن إفصاح الشركات عن التغيرات الحاصلة في موجوداتها يترتب علية تكـاليف لتقييم تلك التغيرات وكذلك الأثر المادي لذلك التغير على سعر أسهم الشركة.

- إن الإفصاح يعني بالضرورة وضع عمليات وأنشطة الشركة أمام العامه ومن ضمنهم المنافسين الـذين سوف يعتمدون على الإفصاحات للإضرار بالشركة والتأثير على المركز التنافسي للشركة بالإضـافة إلـى التأثير على الخطط الإستراتيجية على حساب الشركة ومصالحها.

- إن الإفصاح عن بعض البيانات له تأثيرات على البيئة أو الاقتصاد وبعض التأثيرات الاجتماعية مما قد يؤدي إلى نتائج قد لا تستطيع الشركة تحملها. إن عدم الإفصاح من الشركات عن حقيقة الوضع قد يفسر من قبل المتعاملين على انه عبارة عن تغطية للمشاكل التي تتعرض لها الشركة الأمر الذي قد يؤدي إلى فـشلها وسرعة خروجها من السوق, حتى أن الشركات التي قد تمر عليها بعض المـشاكل والـصعوبات ويهمهـا الإفصاح عن حقيقة الأوضاع لديها يجب أن تفصح عن التدابير والمجهودات التي تتخذها لتجنـب الأزمـات لكي لا تفقد الثقة نهائيا, وبالتالي تؤدي إلى إفساد محاولاتها في الخروج من الأزمة. إن الشركات التي لا تقوم

بالإفصاح عن أوضاعها هي الشركات التي يسيطر عليها عدد قليل من المساهمين أو أفـراد العائلـة وهـي الأكثر انتشاراً وشيوعا في مجتمعنا أما بالنسبة إلى المدققين فهم يؤيدون زيادة الإفصاح لان ذلك يؤدي إلـى تقليص مسؤولياتهم عند تدقيقهم للقوائم المالية.

نظراً لأهمية الإفصاح بالنسبة إلى المستخدمين لم يترك الإفصاح خاضعاً لإدارة الشركة وتقريرها الامـر الذي يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات حتى بالنسبة إلى الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية, إذ تقـوم الشركات بعملية الانتقاء للمعلومات التي ترى الإدارة أنها ايجابية بالنسبة إلى الشركة وتخفي ما قـد تعتبـره سلبياً, لذلك كانت هنالك ضرورة إلى إلزام الشركات بالإفصاح عن طريق القوانين التي تفـرض مـن قبـل الهيئات المشرفة والمعايير المحاسبية والقوانين الداخلية للبلدان والهيئات والجهات الرقابية.

انطلاقاً من أهمية الإفصاح فقد اهتمت الجمعيات والمعايير الدولية بمعايير الإفصاح والتأكيد على أهميـة ونوعية المعلومات المحاسبية التي لا بد من توافرها في القوائم المالية.

4-2 الإفصاح في التشريعات الدولية

1- مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB) في النشرة رقم (1) في تحديد أهمية الإفصاح

أن القوائم المالية تقدم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في قياس درجة عدم التأكد في التدفقات النقدية وهي أن القوائم المالية تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسات مع أن قرارات الاستثمار هي قرارات لاحقة الا أنها مبنية على بيانات مالية سابقة.

معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards(IAS))

تناولت المعايير الدولية للمحاسبة موضوع الإفصاح في العديد من المعايير التي تطبق في العديد من الدول ومنها الأردن.

- تعرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) إلى أسس وعرض القوائم المالية وحدد أن مكونات القـوائم المالية يجب أن تحتوي على قائمة المركز المالي, وقامة الدخل وقائمة التـدفقات النقديـة, بالإضـافة إلـى السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

- حدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية وهي: التكلفة التاريخية والاعتراف بالإيراد والمقابلة, والإفصاح.

- حدد المعيار المحاسبي رقم (7) والمتعلق بقائمة التدفقات النقدية بأنه يجب الإفصاح عـن أي مبـالغ نقدية أو تعادل النقدية غير متاحة للاستخدام مع تعليق الإدارة حول ذلك, وتعرض إلى أهمية الإفصاح عـن قيمة التسهيلات غير المستغلة وأي شروط على ذلك أن وجدت, وكذلك الإفصاح في حالة الاستثمار المشترك, وضرورة الإفصاح عن إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الزيادة في الطاقة التشغيلية وبشكل منفصل عـن تلك التي تتم في حالة النشاط العادي.(أبو غزالة,2008)

– حدد المعيار رقم (10) والمتعلق بالأحداث الاحقه لتاريخ الميزانية بأنه يجب الإفصاح عن طبيعة الحدث اللاحق وتقدير لتأثيره على البيانات المالية أو انه لا يمكن تقدير تاثيره على البيانات المالية, وتعرض المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن الاندماج, والإيقاف أو البيع لبعض الأصول بالإضافة إلى انخفاض قيمة الـسوق للاستثمارات.

– حدد المعيار رقم (24) والمتعلق بالافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة, يجب الإفـصاح عـن الأطراف الذين باستطاعتهم السيطرة والتحكم بالأطراف الأخرى أو ممارسة تأثير عليهم وهم الـشركة الأم والشركة التابعة, وكذلك طبيعة العلاقة بين المؤسسات ألتابعه والمسيطرة والزميلة بالإضافة إلى الأشـخاص اللذين لهم تأثير هام على المنشاة من خلال ملكيتهم, وتطلب المعيار إيضاحات عن طبيعة العلاقة في حالـة وجود التحكم حتى في حالة عدم وجود علاقة مالية بين الأطراف.

و تطرق المعيار كذلك إلى أنواع العمليات بين الأطراف ذات العلاقة, والى عناصر العمليات بين الأطراف ذات العلاقة, ومنها مؤشر عن حجم العمليات على شكل مبالغ أو نسب, ونسب الأرصدة القائمة وسياسات التسعير.

- حدد المعيار رقم (32) والمتعلق بالإفصاح إلى انه يجب الإفصاح عن الأمور التالية :

مدى وطبيعة وشروط أحكام الأدوات المالية متضمنة الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف وأساس القياس المستخدم وكذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة التيقن منها, ومخاطر تقلب قيمة الاداه المالية نتيجة تقلب سعر الفائدة.(أبو نصار وحميدات, 2008)

وضرورة الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق, ومعلومات عن القيمة العادلة.

حدد المعيار الدولي رقم (39) والمتعلق بالأدوات المالية إفصاحات معززة للاعتراف بالأدوات المالية وطريقة قياسها ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عنها والتحوطات وكيفية قياسها ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عنها.

2-5 الإفصاح في التشريعات الأردنية

2-5-1 : قانون الشركات الأردني (رقم22 لسنة 1997)

أشار قانون الشركات الأردني فيما يخص الشركات المساهمة العامة في العديد من مواده إلى موضوع الإفصاح, فقد جاءت مواده تشير إلى الأوضاع المالية والإدارية لتلك الشركات.

نصت المادة(140) من قانون الشركات "أن على مجلس الإدارة أن يعد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة السابقة خلال مدة ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية وكذلك التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة".

وحددت المادة (141) "أن على الشركة نشر القوائم المالية وخلاصة وافيه عن التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات خلال ثلاثين يوم من انعقاد الهيئة العامة للشركة".

ونصت المادة (142) من قانون الشركات "انه على الشركة المساهمة العامة أن يعد مجلس إداراتها تقرير كل ستة أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقاً عليها من مدقق حسابات الشركة ويزود مراقب الشركات بنسخة خلال ستين يوماً من انتهاء المدة.

كما أشارت المادة (143) من قانون الشركات "إلى مجموعه من الافصاحات التي يجب على الشركة أن تقوم بها منها أجور وأتعاب ورواتب وعلاوات و مكافئات أعضاء مجلس الإدارة, وكذلك المزايا والتنقلات ونفقات السفر, وحددت الإفصاح عن التبرعات التي دفعتها الشركة, وأوجبت الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاسم التي يمتلكها كل منهم".

وحددت المادة (168) من قانون الشركات في حالة تعرض الشركة إلى خسائر جسيمة نتيجة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة ضرورة الإفصاح إلى مراقب الشركات عن ذلك.

كما أن قانون الشركات تطرق إلى الإفصاح في العديد من المواد في فصله الثامن المعنون ب(إدارة الشركات المساهمة العامة) من قانون الشركات.

2-5-2 : قانون الأوراق المالية رقم (76 لسنة 2002)

حددت المادة(43) من قانون الأوراق المالية "أن على كل مصدر للأوراق المالية أن يقدم تقريراً سنوياً مصدقاً من مدقق الحسابات وكذلك تقرير نصف سنوي وتقريراً عن نتائج الأعمال الأولية بعد مراجعة مدقق الحسابات وتقرير عن مجلس الإدارة أو هيئة المديرين وأي تغيير في تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة, وكذلك نشر هذه التقارير بالصحف المحلية وعبر البريد الالكتروني بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أي معلومة جوهرية".

وحددت المادة (44) من قانون الأوراق المالية على ضرورة الإفصاح عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمرتبطين بهم من أوراق مالية

وتطرقت المادة (45) إلى تعليمات التملك العام للأوراق المالية وشروط التملك في الأوراق المالية **والمادة من قانون الأوراق المالية (46) نصت** أن على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تدقيق مؤلفه من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين بالاضافه إلى تعليمات مهام وصلاحيات لجنة التدقيق ومدتها.

2-5-3: تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 2004

حددت تعليمات الإفصاح من اجل زيادة الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين بحيث يكون قرارهم مبنياً على معلومات ملائمة لاتخاذ القرار وبعيداً عن أي معلومات مضللة أو ناقصة.

ومن أهم ما جاء في هذه التعليمات

1- تحديد النوعية للتقارير والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الشركات المساهمة العامة من إدراج وبيانات دورية عند حدوث أمور جوهرية.

2- إلزام جميع الشركات المساهمة العامة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية

3- متابعة الشركات في نشر نتائج أعمالها الأولية وتحديد ما تتضمنه هذه النتائج من معلومات ضرورية

4- وضع البنود التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي للشركات من تقرير لمجلس الإدارة والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات وكذلك التقارير المرحلية

5- تزويد الهيئة والإعلان عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة والإفصاح عنها فور حدوثها والتي قد توثر على أسعار الأوراق المالية وبالتالي على قرار المستثمر.

6- تداولات أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا والمرتبطين بهم حول الأوراق المالية

2-5-4: تعليمات الإفصاح الخاصة ببورصة عمان لسنة 2004

حددت المادة (3) من تعليمات الإفصاح لدى البورصة" أن على البورصة الإفصاح عن أسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية المدرجة في البورصة وكذلك الأوراق الموقوفة عن التداول وأسماء أعضاء مجالس الإدارة العاملين والموقوفين عن العمل والوسطاء والمعتمدين, وكذلك البيانات اليومية والشهرية والسنوية والمتضمنة حركة التداول والبيانات المالية للأعضاء, وركزت كذلك على الإفصاح عن المعلومات التي يكون لها تأثير على أسعار الأوراق المالية وعلى حق الجمهور في الاطلاع على هذه المعلومات, ويتم النشر لهذه المعلومات من خلال نشرات البورصة والتعاميم.

وحددت المادة (4) من تعليمات الإفصاح لدى البورصة

إن من حق البورصة الإفصاح عن المخالفات التي يرتكبها الأعضاء والأشخاص المرتبطين بهم والعقوبات المفروضة عليهم.

2-6 مقومات الإفصاح (مطر ,2004)

2-6-1 المستخدم للمعلومات المحاسبية

تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية للعديد من الأطراف وهذه الأطراف تكون مختلفة الأهداف ويرغب كل طرف في تحقيق هدفه من خلال المعلومة المفصح عنها ويعتبر المستثمرون هم احد الأطراف اللذين يستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم أعمالهم وبناء آرائهم تجاه الشركة على شكل قرارات يتخذونها ,وتعتبر المعلومات المالية المفصح عنها معززة الثقة المتبادلة بين الشركة والمستثمر ,ويعتبر المستثمر الأكثر استخداماً للمعلومات لأنه الأكثر اتخاذاً للقرارات بشكل كبير ومتكرر.

وقد تعتبر المعلومات التي تلائم المستثمر تلاءم جميع مستخدمي المعلومات المالية من مقرضين وعملاء وموظفين وكذلك الدارسون والجهات الرسمية الأخرى.

أن اختلاف الجهات التي تستخدم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى اختلاف المعلومات التي يجب الإفصاح عنها من حيث المحتوى وطريقة العرض مع التأكيد على أن ملاءمة الافصاحات و الإيضاحات عن المعلومات قد تكون ملائمة لفئة معينة ولا تكون ملاءمة لفئة أخرى باختلاف المهارة والكفاءة لتلك الفئة.

2-6-2 أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

جاء في تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA,1990) أن الأهمية النسبية هي التي تحدد حجم وكمية المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في القوائم المالية, وان خاصية الملاءمة هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومة الواجب الإفصاح عنها, لذلك هنالك علاقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها والغرض الرئيس من استخدام المعلومات المحاسبية.

وتعتبر الملاءمة للمعلومة المحاسبية هي أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية فهي التي تؤثر على مستخدم المعلومة بناءا على ملاءمتها لقراره.

2-6-3 طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها

يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات والملاحظات التي لايمكن عرضها في صلب القوائم المالية والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرءا معها.

إن هذه القوائم المالية لابد أن تتوافر بها الخصائص النوعية حتى يتمكن متخذو القرار من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم وهذه الخصائص حسب الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) هي:

1. **القابلية للفهم** (Understandability) وهي أن تكون المعلومة تتسم بالوضوح والسهولة وتمكن متخذ القرار من اخذ قراره.
2. **الملاءمة (Relevance)** للمستخدم في اتخاذ قرارة وحتى تكون ملائمة للقرار لا بد أن تكون لها قيمة تنبؤية في المستقبل وان تكون لها قيمة للتغذية الراجعة للمعلومة فهي التي تمكن متخذي القرارات في أن يعتمدوا عليها لتصويب وتعديل توقعاتهم المستقبلية وكذلك أن يكون لها التوقيت المناسب من اجل ربط ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بالتوقيت المناسب.
3. **المصداقية(Reliability)** إي أن المعلومة تكون موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لمتخذي القرارات وحتى تكون المعلومة موثوقة لابد أن تكون حيادية وقابلة للتحقق مع عدالة التمثيل في إظهار الوضع الحقيقي للشركة.
4. **قابلية المقارنة(Comparability)** وهي أن تكون المعلومة المحاسبية قابلة للمقارنة وتتوفر فيها إتباع الأسس والمبادئ المحاسبية نفسها على فترات زمنية متتالية.

2-7 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

لقد تم تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من قبل الدول, والمؤسسات الرقابية والمعايير الدولية والأنظمة والتشريعات في جميع الدول, وذلك لأهميتها بالنسبة إلى متخذي القرارات على شكل:

1- **قوائم مالية:**

تعد القوائم المالية هي الطريقة الرئيسة لعملية الإفصاح, ويراعى عند إعداد القوائم المالية المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً, ومن هنا يتطلب تنظيم وإعداد المعلومات في القوائم المالية بصورة تمكن مستخدميها من فهمها ويتم عرض الافصاحات التي تركز على الأمور الجوهرية وفق الأهمية النسبية بالشكل الذي يمكن متخذي القرارات من اخذ قراراتهم بالشكل المناسب.

وتلزم المعايير المحاسبية الشركات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الهامة في صلب القوائم المالية, بينما يتم الإفصاح عن المعلومات الأقل أهمية في الإيضاحات المرفقة في تلك القوائم أو الجداول الملحقة بها وأحيانا يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة في أكثر من موقع في البيانات المالية وذلك إذا كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم المستهدف.(مطر,2004)

وان مدى قابلية وفهم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تختلف وتتفاوت من مستخدم إلى أخر وذلك حسب مقدرة وكفاءة الشخص وخبرته.

2- **تقرير مجلس الإدارة:** ويحتوي هذا التقرير على الخطة المستقبلية للشركة وعلى الانجازات التي تم تحقيقها خلال الفترات السابقة, وعلى بعض التبريرات لأمور وإحداث تمت في السابق و المتعلقة بالشركة, والتوقعات المستقبلية لمجلس الإدارة, ويساعد هذا التقرير متخذي القرارات على التنبؤ بالوضع المالي للشركة في المستقبل.

3- **تقرير مدقق الحسابات:** يعتبر تقرير مدقق الحسابات هو الرأي الفني والمحايد الذي يعبر عن مدى صدق البيانات المالية وتمثيلها الحقيقي لواقع الشركة ومدى تقيدها وتطبيقها للمبادئ المحاسبية, كما يقيس مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. ويعبر عن الأحداث التي وقعت بعد إعداد القوائم المالية, ويعتبر تقرير المدقق عامل ثقة وتأكيد بالنسبة إلى متخذي القرارات عند اتخاذ قراراتهم.

4- جداول إحصائية: وهي التي توضح بها الشركة لمتخذي القرارات نتائج الشركة من تحليلات للأصول والاهتلاكات وبعض المصروفات والمبيعات وبعض التكاليف على شكل جداول مختصرة وأي معلومات أخرى يمكن صياغتها بشكل جداول تفيد مستخدمي القوائم وتسهل قراءة المعلومات المحاسبية لهم .

2-8 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من الأمور الهمة إلى متخذي القرارات عند اتخاذ قراراتهم, وذلك لان سرعة وصول المعلومة ودقتها هي التي يبني عليها المستخدم قراراه بالاستثمار, وقد حدد قانون الأوراق المالية بالإضافة إلى تعليمات الإفصاح أوقات محددة للإفصاح, فمنه ما يجب الإفصاح عنة فوراً ومنه ما يجب الإفصاح خلال ثلاثة أيام أو سبعة أيام ويختلف التوقيت وذلك حسب الأهمية النسبية لتلك المعلومة وأثرها على متخذي القرارات. وقد حدد قانون الشركات الفترات الزمنية للشركات كي تصدر قوائمها المالية سواء كانت السنوية أو المرحلية.

وتقل منفعة القوائم المالية إذا لم يتم توفيرها لمتخذي القرارات خلال فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العمومية, ويتوجب على الشركات أن تصدر قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية, ولا يعتبر كبر حجم الشركة واتساع أعمالها سبباً في التأخر عن مواعيد معينة تحددها القوانين الداخلية للدول والهيئات الرقابية حسب معايير المحاسبة الدولية (AIS).

2-9 الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية

إن مبدأ الأهمية النسبية أو المادية (Materiality) يعتبر امراً حاسماً في اتخاذ القرارات الاقتصادية والممارسات المحاسبية ولا زال موضوع الأهمية النسبية بحاجة إلى وضع مبادئ توجيهيه من اجل تجنب الاجتهادات الشخصية في اعتبار درجة الأهمية للبند. كما إن الأهمية النسبية (المادية) تعتبر من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً, وتلعب دوراً هاماً في عملية صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بجميع مجالات الإدارة والمحاسبة وخاصة في الجانب العملي, وترتبط الأهمية النسبية بالإفصاح لكون الأمور غير الجوهرية لا يفصح عنها في القوائم المالية وبالتالي تعتبر غير مهمة نسبياً ولا يبلغ عنها المستثمرون والدائنون لعدم أهميتها.

قام (Pattilio & Sieble,1976) بتقسيم الأهمية النسبية للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها إلى معلومات كمية ومعلومات غير كمية, وهذا التصنيف بمعلومات كمية وغير كمية تحدد من خلال تأثيرها في قيمة البند مقارنة ببند آخر من نفس التصنيف وذلك حسب طبيعة البند وتأثيره على القوائم المالية, وكذلك بالاعتماد على خصائص الصناعة أو الظروف الاقتصادية المحيطة أو قابلية الإدارة, أو توقعات الإدارة العليا.

ويرى(Price & Wallace 2001,) إن المخاطرة هي احتمالية أن يختلف الحدث عن المتوقع وان المخاطرة وهي مقياس لحالة عدم التأكد, وان الأهمية النسبية هي قياس القيمة لشيء معروف وان الأهمية النسبية للمعلومات الكمية هي جزء من قياس المخاطرة وان الأهمية النسبية للبند قد تعتبر غير ملموسة وان الاحتمالية في المحاسبة والتدقيق موجودة وتحتوي على قدر كبير من المخاطرة.

ويرى (Hendriksen,1992) انه عند الإفصاح عن المعلومات الكمية يتوجب التركيز والاهتمام بالمعلومات التي من شانها أن تساعد متخذ القرار على اتخاذ قراره بناءاً على معلومات دقيقة والابتعاد عن المعلومات التفصيلية الزائدة التي تؤدي إلى دمج المعلومات الهامة وغير الهامة وبالتالي لا تفيد متخذ القرار, كما ن المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية تختلف في درجة الدقة والموضوعية, فبعضها تحسب

بشكل دقيق والبعض الأخر يتم تقديره بناءاً على تنبؤات تعتمد على متغيرات وظروف اقتصادية وتعتمد على كفاءة و خبرة أشخاص مختلفة في تقديرها. ويتطلب الإفصاح عن هذه المعلومات وصف المتغيرات والطرق التي تم الاعتماد عليها في الوصول إلى الأرقام التقديرية والتوقعات, وعند الإفصاح عن المعلومات غير الكمية يصعب تقييم هذه المعلومات بالنسبة إلى متخذي قرارات الاستثمار نتيجة اختلافهم في تقييم الأوزان لهذه المعلومات, وتعتبر هذه المعلومات مهمة ولها تأثير إذا كانت مؤثرة في متخذي القرارات وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم).

إن مفهوم الأهمية النسبية مفهوم بسيط وغامض في آن واحد حيث يعتبر مبدءاً مهما جداً في تطبيق المعايير, وان هنالك اختلافات في تحديد الأهمية النسبية سواءً في المحاسبة أو التدقيق (Bernstien ,2001).

نظراً لأهمية موضوع الأهمية النسبية في المحاسبة والتدقيق فقد قامت كل من المعايير الدولية والأمريكية والهيئات والمجالس المحاسبية والمعاهد بتوضيح مفهوم الأهمية النسبية ووضع التعريفات له.

وعرفت معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية – تعتبر المعلومة مهمة نسبياً إذا كان حذفها أو إهمالها يؤدي إلى تضليل أو خطأ في الفهم لتلك المعلومات وبالتالي قد تؤدي إلى تغيير قرار المستخدم نظراً لأهميتها بالنسبة له (1) IAS.

يعد مفهوم الأهمية النسبية من أهم المبادئ المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً وللأهمية النسبية أهمية كبيرة في كل من المحاسبة والتدقيق . أن البنود التي تعتبر هامة هي التي يجب معالجتها محاسبياً والتي يجب الإفصاح عنها حسب المعايير الدولية, أما البنود غير الهامة نسبياً فليس من الضروري معالجتها حرفياً وفق المبادئ المحاسبية وبالتالي لا يجب الإفصاح عنها, ويمكن دمجها مع عناصر أخرى في القوائم المالية, وهنا ترتبط الأهمية النسبية بالإفصاح كمعيار للدمج مع بنود أخرى أو الإفصاح عنها بشكل منفصل في القوائم المالية.

وقد أصدرت جمعية المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز دليلاً للمحاسبين للاسترشاد به عند تطبيق مفهوم الأهمية النسبية جاء فيه أن الأهمية النسبية هي المدخل إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإذا كان العنصر غير هام فلا حاجة إلى مناقشة نوعية المعلومات الخاصة به وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا أثرت في قرارات مستخدميها (ICAEW,1997).

وحدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي مفهوم الأهمية النسبية في المحاسبة بأنة "مدى خطورة حذف أو تحريف المعلومات المحاسبية التي تجعل في ضوء الضروف المحيطة حكم الشخص الذي يعتمد عليها يتغير أو يتأثر بسبب الحذف أو التحريف (FASB, 1980)

ولم يحدد المعيار رقم(47) من مجلس معايير التدقيق(SAS, No 47) مقياساً للأهمية النسبية وإنما اعتمد على اجتهادات اعتمدت على اعتبارات كمية ونوعية في قياس الأهمية النسبية في التدقيق, واعتبر إن ذلك يؤدي إلى إهمال بعض العناصر قليلة الأهمية والتي قد يكون لها الأثر الأكبر في البيانات المالية.

وحسب تعريف هيئة الأوراق المالية الأمريكية(ASEC, 1995) إن البند يعتبر مهما نسبياً عندما يكون له اثر على متخذ القرار وعندما يكون ذكره أو عدمه قد يؤثر في قرار البيع أو الشراء لدى المستثمر.

اهتمت معايير التدقيق بالأهمية النسبية في التدقيق ووضعت القواعد الإرشادية في تحديد أهمية العناصر بالاعتماد على عدة عوامل منها طبيعة عمل الشركة وحجمها, وحجم الإيرادات, وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ومن اجل وضع معيار يمكن الاسترشاد به لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات قام (Larsen, 1983) باستخدام مؤشر الأهمية النسبية للبند عن طريق مقارنة قيمة البند مع قيمة بند أخر من البنود الرئيسة التي تستخدم للمقارنة.

ودعا روبرتس (Roberts *et al*,2002,) إلى استخدام مؤشر التغير النسبي الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المالية على اعتبار أن المهم في البنود هو الاتجاه الدال على حركة البنود صعوداً أو هبوطاً ومن ثم التغير النسبي فيه.

أما (مطر, 1988) فقد دعا إلى استخدام مؤشر خسارة المعلومات حيث يتم في هذا المؤشر تحديد خسارة المعلومات الناتجة عن الدمج بالفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث الدمج وبين قيمته بعد الدمج.

ويعد هذا المبدأ مرتبطاً بمبادئ الإفصاح لان الإفصاح في الواقع يجعل من الأهمية الاسترشاد بهذا المؤشر خصوصاً في عملية الدمج حيث أن المستخدمين للقوائم المالية يركزون على المعلومات المهمة ولا يركزون على المعلومات ذات التأثير القليل. مع أن أهمية المعلومة المحاسبية هي مسالة نسبية وقد تعتبر المعلومات غير مهمة لبعض الفئات بينما مهمة جداً لفئات أخرى (Rapport,1964)

10-2 المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار

يتمثل مفهوم الاستثمار من قبل الأفراد على انه تضحية بقيمه حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيمة غير مؤكده في المستقبل مقابل تحقيق عائد أفضل في المستقبل مع احتمالية المخاطرة مقابل العائد المتوقع وبالتالي فان المستثمر بحاجه إلى ترشيد قراراته من خلال أداره قادرة على تقييم عوائد الأسهم وبناء محافظ استثمارية.(شموط,2007).

يقوم المستثمر باتخاذ قراره بالاعتماد على مجموعة من المبادئ والأسس والمعلومات التي تساعده في تحقيق أهدافه, ويعد القرار الاستثماري من أهم واخطر القرارات التي يتخذها المستثمر وتلعب المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها دورا هاما في تحديد القرار للمستثمر, كما إن الإفصاح عن هذه المعلومات يقوم بعملية تنشيط لسوق رأس المال وزيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين مما يؤدي إلى زيادة كفاءة السوق وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن المعلومات المحاسبية تعتبر المصدر الرئيس للمستثمر عند اتخاذ قراره وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية لا بد أن تتمتع بقدر عالي من الشفافية والمصداقية, كما وتعتبر المرجع لتحديد هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية, إن هذه المعلومة لا بد من توافرها في الوقت المناسب وان تكون متاحة

للجميع وبأقل تكلفة ممكنة, وذلك حتى يستطيع المستثمر أن يبني قراره بالاعتماد عليها, إن الأسواق العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دوريه للمستثمرين وتلـزم القـوانين الشركات بإصدارها والإفصاح عنها في أوقات محدده من السنة, وهي التقارير السـنوية والنـصف سـنوية بالإضافة إلى التقارير الربعيه هذا بالإضافة إلى أنواع من الإفصاحات الفورية التي يتم الإفصاح عنها فـور حصولها, وقد تم تصنيفها بالافصاحات عن المعلومات الجوهرية وهي التي يجب الإفصاح عنها فوراً أي قبل يوم التداول التالي ومن الأمثلة عليها إعلان بيع صفقة أو الحصول على امتياز.

" إن التحليل الأساسي في سوق الأوراق المالية لقرار الاستثمار يقوم على أن لكل ورقة مالية قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية. كما إن المعلومات المحاسبية هي التي تقيس حجم المخاطر المختلفة, مثل مخاطر السيولة ومخاطر معدل الفائدة و مخاطر الإدارة ومخاطر الأعمال والتنبؤ بها.

إن قدرة المعلومات المحاسبية على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومـات عنـد اتخـاذ القـرارات الاستثمارية في الأوراق المالية أدى إلى تقديم معلومات عن التنبؤ بالأسعار واتجاهات السوق نتيجة تحـسن وسائل القياس وتشغيل وتحليل البيانات باستخدام أنظمة الكمبيوتر والتي تفيد المستثمر في قراره.

إن اثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية يكـون عـن طريـق إمـداد المـستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها قبل اتخاذ قرار البيع أو الشراء وذلك بهدف دعم وترشيد ذلـك القرار. وكذلك من خلال التأثير على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد, بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق الماليـة التـوازن بقـدر الإمكان"(الزبيدي,2004)

إن المعلومات في القوائم المالية هي ذات طبيعة عامة تقوم بخدمة أغراض متعددة, ومن أهم هذه الأغراض هو خدمة القرارات المتعلقة بالاستثمار في أسهم الشركات من خلال بيعها أو شراؤها أو الإبقاء عليها, وكذلك السعر الذي يجب دفعه في السهم, وبهذا فأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي المعلومات التـي

تحددها وتتطلبها القواعد المحاسبية المتعارف عليها كحد أدنى, وكذلك المعلومات المكملة والتي تجعل من القوائم المالية غير مظللة, وهكذا يمكن أن تشمل تلك القوائم المالية على العديد من المعلومات التي تسهل فهم تلك القوائم وتزود مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة (عبد الله,2004).

في الواقع أن معظم المستثمرين بعيدين كل البعد عن أنشطة الشركات اليومية لذا يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيس عند اتخاذ القرارات سوءا البيع أو الشراء عند استثماراتهم في الشركات, كما إن حركة التداول تتأثر بما ينشر من أرقام وحقائق مالية عبر المعلومات المحاسبية.

إن عملية الاستثمار من بيع أو شراء في الأسهم تستوجب على المستثمر من أن يكون على معرفه بقراءة وفهم القوائم المالية الأساسية للشركات وعلى كيفية تحليل واستخراج البعض المؤشرات المالية التي تمكنه من عملية الاستثمار. ومن خصائص أسواق الأوراق المالية العربية ضآلة الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية, وتدني نسبة السيولة, تقلبات شديدة في الأسعار والسبب اعتمادها على القروض وإصدار المزيد من الأسهم (الرفع المالي) وليس على الأرباح المحتجزة, وهذا يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في القيمة السوقية والاسمية مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن دخول السوق.

في دراسة لمركز اسبار للبحوث والدراسات (2005) إن معظم المستثمرين في الأسواق العربية هم من صغار المستثمرين ولا يمتلكون مهارات التحليل الفني في تتبع حركات أسعار الأوراق المالية صعوداً ونزولاً وتحديد التوقيت السليم للقرار كما لا يمتلكون مهارات التحليل الأساسي في تقدير العوامل المحددة لقيمة السهم.

وذكر (السحيباني,2007) أن 65-70% من المساهمين في الاسوق العربية هم من الأفراد غير المؤهلين والباقي مؤسسات استثمارية متخصصة في الأسواق العربية وعلى العكس تماما في الأسواق المتقدمة إذ أن النسبة العظمى للمستثمرين هم مؤسسات استثمارية مما ينعكس على أوضاع السوق واستقراره لاعتماد

المؤسسات على المحللين والمعلومات واعتماد الأفراد على أسس غير واقعيه في اتخاذ قراراتهم.ويؤدي ذلك إلى تقلبات الأسعار وانخفاضات غير مبررة ولربما أدى ذلك إلى سيطرة المضاربين على السوق واختفاء المستثمرين أكثر فئات السوق نفعاً.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والفرضيات

3-1 مقدمة

3-2 الدراسات السابقة

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3-4 فرضيات الدراسة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والفرضيات

3-1 مقدمة

سيتناول هذا الفصل الدراسات السابقة التي تحدثت عن مواضيع تتعلــق بالأهميــة النــسبية والإفــصاح المحاسبي, وهنالك عدة دراسات قد اشتملت على معظم جوانب الموضوع إلا أن موضوع الدراسة لم يتم تناوله بشكل متكامل بالرغم من الأهمية القصوى للموضوع, وفيما يلي الدراسات السابقة التي ساعدت في تكوين الباحث لفكرة هذه الرسالة.

3-2 الدراسات السابقة:

1- دراسة: غرايبة والنبر (1987) بعنوان "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية بالإضافة إلى مدى وجود علاقة بين هذه الإيضاحات وبعض خصائص الشركة كإجمالي الأصول, كما هدفت هذه الدراســة إلــى اختبار مدى وجود توافق بين المحللين الماليين والمستثمرين في تقويم الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

استخدم الباحثان استبانه وزعت على المحللين والمستثمرين الأفراد وقد اشــتملت علــى 36 بنــداً مــن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية, وتوصلت الدراسة إلى أن هنالــك تــشابه بــين احتياجــات المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين وتوصلت أيضا إلى أن نسبة الإفصاح عن المعلومات هي نــسبة منخفضة.

2- دراسة مطر (1988) " بعنوان الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الاقتراض".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات المناسبة لاتخاذ قرار الاستثمار او الاقتراض وكذلك اختبار مدى ملاءمة دليل الإفصاح عن المعلومات في دولة الكويت. وتم توزيع (300) استبانه على محللي الاستثمار وعلى محللي الائتمان, والمهنيين, واسترد منها (189) استبانه. واستخدمت الأساليب الإحصائية في اختبار فرضيات الدراسة, حيث تم استخدام الوسط الحسابي, ومعامل التغير(coefficient of variation) واختبار مان وتني (Mann Whitney test), ومعامل ارتباط سبيرمان (Spearman Rank Correlation Coefficient), وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمرين يولون البيانات المالية المدققة اهتماماً اكبر من المقرضين في الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم, كما توصلت الدراسة إلى إن المستثمرين يعتمدون على المعلومات التاريخية على العكس من المقرضين الذين يولون اهتماماً اكبر لمصادر المعلومات المستقبلية.

3- دراسة: الجيوسي وغرايبة (1990) بعنوان"مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن لقرار الاستثمار المالي "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود فروقات في تقييم بنود المعلومات بين مجموعة المؤسسات المالية ومجموعة شركات التامين وهدفت أيضا إلى التعرف على وجود علاقة بين الأهمية النسبية لبنود المعلومات ونسبة الإفصاح عنها في التقارير المالية, وكما هدفت إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين نسبة الإفصاح عن المعلومات وبين التذبذب في أسعار الأسهم لتلك الشركات.

واستخدم أسلوب الاستبانة في الدراسة وقد احتوت على (33) بنداً من بنود الإفصاح, وقد تكونت عينة الدراسة من (45) من الشركات المساهمة العامة في قطاع البنوك, والشركات المالية, وشركات التامين.

وتوصلت الدراسة إلى انه لا يوجد فرق في التقييم للمعلومات بين أفراد العينة من بنوك وتأمين وشركات مالية, وتبين إن نسبة الإفصاح عن البند واهميته النسبية ضعيفة جداً, وكذلك إن نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر السهم أيضا ضعيفة. أي انه لا توجد علاقة بين إفصاح الشركة وسعر السهم لتلك الشركة .

4- دراسة الوابل (1996) بعنوان "المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق " هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيانات قائمة التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية. وقد قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات قائمة التدفقات النقدية وبيان المحتوى الإعلامي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق. وتم توزيع 74 استبانة على المحللين الماليين, والمشترين للأسهم في سوق المال السعودي, واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية في التحليل, وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل، وأن لكل قائمة محتوىً معلوماتياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات, وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

5- دراسة (الطراونة ومعايطة, 1997) بعنوان:" قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء متخذي القرارات في محافظة الكرك حول توفر القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم, ومدى تأثر متخذي القرارات بالبيانات المالية المتاحة, وشملت عينة الدراسة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات ألعامه والبنوك التجارية والبلديات,

واستخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار في الدراسة, وتوصلت الدراسة إلى أن أهم عامـل يـساعد متخـذ القرارات على التعامل مع البيانات المالية هو القرارات المتعلقة بالموازنة وان نسبة عالية من أفراد العينــة يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية لترشيد قراراتهم, وان التحليـل المـالي يـساعد متخذي القرارات على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته.

6- دراسة الراشد(1999) بعنوان: "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المحاسبية والتعرف على مدى درجة الاعتماد عليها فـي قرارات الاستثمار. وقد كانت الدراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في الكويت, حيـث قـام الباحـث بالمقارنة بين المشترين للأسهم والمحللين الماليين من حيث أهم المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر فـي قرارات المستثمرين من بين بدائل الاستثمار في السوق مع بيان العوامل التي تؤثر على القيمة الـسوقية للأوراق المالية, وقد أكدت الدراسة إلى تفضيل المستثمرين والوسطاء الماليين للمعلومـات المحاسـبية بالمقارنة مع المعلومات غير المحاسبية وقد توصلت الدراسة إلا أن المستثمرين يهتمون باستقرار نشاط الشركة, وطبيعة عمل الشركة والتنبؤات المستقبلية للشركة واتجاهات الأسهم لها بالاضافه إلى سـمعتها, كما توصلت إلى إن هنالك اتفاق بين المستثمرين والوسطاء المـاليين فـي إن المعلومـات المحاسـبية المنشورة غير كافية لخدمة قراراتهم في الاستثمار.

7 – دراســة (Bushee and Noe,(2000 بعنــوان: "Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors and Stock Return Volatility"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر ممارسة الإفصاح في الشركات على تركيبة ملكيـة المـستثمر المؤسسي, وعلى تقلبات عوائد الأسهم, وهدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الإفـصاح فـي الـشركات المساهمة العامة مرتبة حسب اعلى درجات الإفـصاح لـدى تقريـر Investor Association and

(Research Administration) وقد نهجت الدراسة كل من الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي, وعلى دراسة تحليلية للقوائم المالية المنشورة, وبلغت عينة الدراسة 4314 شركة أمريكية, وتوصلت الدراسة إلى إن لدرجة الإفصاح الأكبر وتفاصيلها أثرا على جذب انتباه المستثمر المؤسسي, ولكن لا يوجد تأثير للإفصاح على تقلبات عوائد السهم, وهنالك تحسن سنوي في رتب الإفصاح مقترن بزيـاده فـي ملكيـة المؤسسين.

8- دراسـة (Myburgh, (2001 بعنـوان: "The Informativeness of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Listed Industrial Companies in South Africa"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم المستثمرين ومعدي القوائم المالية لبنود الإفصاح الاختيـاري في التقارير المالية المرحلية للشركات, واثر هذه المعلومات على أسعار الأسهم للشركات وكـذلك إلـى الامتثال بين أفراد العينة لبنود الأهمية النسبية في الإفصاح, ولتحقيق هذه الغاية تم تصميم استبانه تحتوي على 49 بنداً من بنود الإفصاح في التقارير المالية المرحلية لتحديد أهميتها, وتوزيعها علـى الـشركات الصناعية المدرجة في سوق المال الجنوب إفريقي حيث قسمت إلى قسمين

القسم الأول : المديرون الماليين وقسم الحسابات لدى الشركات, وتم توزيع 375 استبانه وتـم اسـترداد 135 استبانه كان منها 125 استبانه صالحة إلى التحليل وشكلت ما نسبته 36% من مجموع العينة.

والقسم الثاني من الاستبانة: هم مستخدمو التقارير السنوية من وسطاء ماليين وحملة الأسهم والآكادميين والمفوضين والهيئات المحاسبية والمستثمرين الأفراد, وقد تم توزيع 500 استبانة عليهم واسـترد منهـا 102 استبانه بما يعادل 20.4% من العينة.

واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار ANOVA وتوصلت الدراسة إلـى انـه لا توجـد فروقات بين مجموعتي العينة من حيث مدى الإدراك الأهمية النسبية للامتثال لبنود الإفصاح المحاسـبي

في التقارير والى أهمية البنود المفصح عنها في التقارير وتأثيرها على سعر السهم في التقارير المالية المرحلية.

9- دراسة بصول (2002) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسئولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتوزيع إستبانة على عينة من مسئولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) استبانة, وعلى عينة من مسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58) استبانة. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار, كما بينت الدراسة ملاءمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار.

10- دراسة جرن (2003) بعنوان: "أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية بنود الإفصاح التي تنشر في التقارير المالية المرحلية, ومدى ملاءمتها لقرارات المستثمر في بورصة عمان, وهدفت إلى التعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المالية المرحلية للشركات الصناعية المساهمة العامة, وهدفت كذلك إلى معرفة تقيد الشركات بإعداد ونشر هذه التقارير وفق المادة (8) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة

(2002) ودراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية وخصائص الشركة(حجم الأصول, صافي المبيعات, صافي الربح, وحجم المديونية).

استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة ووزعت 48 استبانة على مستثمرين أفراد و(49) استبانة على مستثمرين في مؤسسات استثمار واشتملت عينة الدراسة على (119) تقريراً مالياً مرحلياً للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي, واستخدمت المقاييس الإحصائية الوصفية, الوسط الحسابي والانحراف المعياري. واستخدم اختبار T-test, ومعامل ارتباط سبيرمان. وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تجانس في طريقة اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمرين سواء كانوا أفراد ام مؤسسات, ويوجد تجانس في تقييم الأهمية النسبية لمصادر المعلومات بين مجموعتي العينة, كما توصلت إلى أن التقارير السنوية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية تليها التقارير المالية المرحلية, وهنالك تفاوت في درجة الإفصاح بين الشركات عينة الدراسة, ولا توجد علاقة بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية وبعض خصائص الشركات مثل حجم الأصول وصافي المبيعات وصافي الربح وحجم المديونية.

11- دراسة حميدات (2004) بعنوان: " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير الإفصاح الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير السنوية, وهدفت كذلك إلى فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات الإفصاح في هيئة الأوراق المالية, وبين بعض خصائص الشركة مثل الحجم وعدد المساهمين، والعائد على حقوق الملكية, وعمرها الصناعي وهدفت إلى التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات

الإفصاح الصادرة بموجب المعايير الدولية ومتطلبات الإفصاح حسب تعليمات الإفصاح في هيئة الأوراق المالية من وجهة نظرا لمستثمر الفرد, والمستثمر المؤسسي, ودرجة التباين بين هاتين الفئتين. و تم استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية واختبار T-test للحكم على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة, واستخدم معامل ارتباط سبيرمان في التعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية تلتزم بالإفصاح بنسبة 79% من معايير المحاسبة المالية, وهنالك تفاوت في مدى لإفصاح فيما بين مكونات التقارير المالية. وهنالك أيضا تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة المالية.

12 – دراسة أبو نصار والذنيبات (2005) بعنوان: "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998, والخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهمه العامة وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين, معدي البيانات, والمستثمرين، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرار.

استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة واشتملت على بيانات شخصيه عن المستجوبين وكذلك على تسعة وأربعين بنداً من تعليمات الإفصاح بالإضافة إلى مجموعه من الأسئلة التي تقيس اثر تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية, وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (100) مفردة من كل فئة من الفئات

الثلاث, وهم المدققون والمديرون الماليين في الشركات المساهمة ألعامة, وقسم الاستثمار في مؤسسات الاستثمار, ووزعت (300) استبانه على العينات الثلاث وتم استلام (177) استبانه، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على الصفات الأساسية لمتغيرات الدراسة, وكذلك تم استخدام اختبار مان ويتني, واختبار كرسكال -- واليس, من اجل اختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى إجماع عينة الدراسة على أهميه البنود التي تتضمنها تعليمات الإفصاح في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة.

13- دراسة الخريسات (2005) بعنوان "الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار رقم (7) من وجهة نظر المستثمرين في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي والى التعرف على أهمية المعلومات الواردة ضمن الانشطة التشغيلية والاستثمارية, وبيان درجة التفاوت من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان.

تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين الأفراد وصناديق الاستثمار، وزعت (130) استبانة على المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي، واجريت الدراسة على(56) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي, وتم استخدام اختبار T- test لاختبار الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية بين عينتي الدراسة بالاضافة إلى الاساليب الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من اهمها أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مهمة بالنسبة إلى المستثمر الفرد والمؤسسي وكذلك أهمية المعلومات الواردة ضمن الانشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية, ويعتمد المستثمر الفرد والمؤسسي في بناء قراره على البيانات المتعلقة بالانشطة الاستثمارية بالدرجة الاولى تليها الانشطة الاستثمارية ومن ثم التمويلية في قائمة التدفقات النقدية.

14- دراسة (عثامنة, 2005) بعنوان "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الإقراض المصرفي في القوائم المالية. وتكونت عينة الدراسة من محللي الائتمان في قسم التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية, و تم توزيع استبانه احتوت (45) سؤالا من البنود المفصح عنها في القوائم المالية, وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بالاضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد في التحليل الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها أن بنود الإفصاح الموجودة في القوائم المالية تعتبر مهمة جداً بالنسبة إلى متخذي قرارات الاقتراض, وتتعتبر المبيعات الصافية في قائمة الدخل من أهم البنود بالنسبة إلى المقرضين. وكذلك المدفوعات والمقبوضات النقدية في قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عن نوع و طبيعة عمل المنشأة من أهم البنود في الملاحظات والإيضاحات.

15- دراسة: زيود, واخرون (2007) بعنوان "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين في الاسواق المالية لاهمية المعلومات المجاسبية والى التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية والى تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي مع مقارنتها مع الاسواق العالمية.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج ودراسة المضمون وتم جمع المعلومات باسلوب المقابلة بالاضافه إلى الاستبانة, كذلك تم إجراء المقابلات مع بعض القائمين على البورصة والاستفسار منهم, كما تم توزيع الاستبانة على الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2006

وتوصلت الدراسة الى انه كلما زاد الافصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد قرارات الاستثمار, وكذلك كلما اشتملت التقارير المالية على ارقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات الملائمة لخدمة توقعات المستثمرين عن اداء الشركات مستقبلاً. وإن أهم مصادر المعلومات هي التقارير الشهرية والصحف والمجلات الاقتصادية والتقارير المالية المنشورة .

16- دراسة احمد, (2008) بعنوان: " الاهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان "

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والى التعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية, ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة بلغ عددها (95) فرداً، منهم (30) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و (65) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية، واختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضيات الأربعة الأولى واختبار (Independent Sample T–test) لاختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

2- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

3- وجود اختلاف بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة.

4- عدم وجود اختلاف بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة.

17- دراسة (Ashola,(2008 بعنوان: "Optimising Investment Decision Through Informative Accounting Reporting"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في التقارير المالية المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية, وتكون مجتمع الدراسة من(50) شركة من الشركات المدرجة في سوق نيجيريا المالي(NSE) وقد تم تجميع المعلومات عن الشركات على شكل مجموعتين.

المجموعة الأولى: وهي قيم متوقعه لمؤشرات الاداء للشركات المدرجة في السوق المالي والمجموعة الثانية: وهي القيم الحقيقية لموشرات الاداء لتلك لشركات, وتم مقارنة النتائج بين المجموعتين باستخدام اختبار T-test لقياس الفروقات بين المتوسطات بين المجموعتين كما تم استخدام النماذج الرياضية للوصول الى النتائج.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها إن الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية التي تتميز بدقتها وكفايتها والتي يمكن الاعتماد عليها بالاضافه الى الطريقة التي يتم الإفصاح عنها هي من المحددات الرئيسة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق.

18- دراسة (Hossain,2008) بعنوان: " The extent of disclosure in annual Reports of banking companies: The case of India

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من اثر محتويات الافصاح الاختياري والاجباري على الشركات المدرجة في اسواق الاوراق المالية الهندي (Bombay Stock Exchang (BSE) والسوق الوطني الهندي (National Stock Exchange(NSE)). وتم تطبيق الدراسة على قطاع البنوك والبالغ عددها (38) بنكاً منها (20) بنكاً قطاع عام و(18) بنكاً من البنوك الخاصة في الهند. وتم تصميم نموذجاً رياضياً

مكون من (184) بنداً من بنود الافصاح بالاضافة الى استبانة تحتوي على (151) بنداً من بنود الافصاح الاجباري وعلى (83) بنداً من بنود الافصاح الاختياري واستخدم نموذج الانحدار ليتلائم مع المعلومات المجمعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحجم والربحية ومجلس الادارة تعتبر من اهم بنود الافصاح التي تؤثر وتؤدي الى الاستثمار في تلك البنوك, كما انه كلما زاد عمر البنك كلما ازدادت كمية ونوعية الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية والمرحلية.

19- دراسة Heitzman *et al*, (2009) بعنوان "The Join Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure on Firm's Disclosure Decision"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الأهمية النسبية لدى الشركات التي تقوم بالإفصاح التام مع إيضاحات مفصلة وبشكل واسع عن كل حدث في التقارير المالية المرحلية لدى الشركات على قرارات المستثمرين. وقد تم استخدام ثلاثة نماذج رياضية للوصول إلى قياس الأهمية النسبية لدى الشركات التي تقوم بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية. وقد تكون مجتمع الدارسة من (1184) شركة من الشركات المدرجة في سوق نيويورك وتم استخدام معادلة الانحدار المتعدد في احتساب قياس الأثر, وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن تأثير الإفصاح الاختياري في الشركة يكون ضعيفاً عندما يكون الإفصاح التام والإجباري بشكل كبير ووافي وذلك لاعتماد المستثمرين عليه في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية, وكما توصلت الدراسة إلى إن الإفصاح الاختياري في التقارير المرحلية يكون مؤثراً أكثر عندما يتم تجاهل الإفصاح عن المعلومات التي قد تؤدي إلى قرارات خاطئة.

20-دراسة (Jumah ,2009) بعنوان " The Implication of Materiality Concept on Accounting Practices and Decision Making"

قام الباحث بدراسة نظرية حول مفهوم الاهمية من خلال استعراض مفهوم الاهمية النسبية في المعايير الدولية والامريكية وكذلك في الجهات الرقابية واستعراض ادبيات الدراسات السابقة عن مفهوم الاهمية النسبية في المحاسبية والتدقيق, وتطرق الى علاقة المفهوم بأتخاذ القرارات الاستثمارية والادارية, وان

الاهمية النسبية للبند تكون من خلال ذكره في البيانات المالية والافصاح عنه وذلك لتأثيره على مستخدمي القوائم المالية.

وخلصت الدراسة الى أن الاهمية في اتخاذ القرارات يعتمد على مقاييس كمية ونوعية, والمقاييس النوعية تعتمد على الحكم المهني للمستخدم وعلى خبرته, اما المقاييس الكمية فتعتمد علـــى البيانـــات التاريخيـــة المالية وغير المالية.

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

ركزت دراسة عثامنة, (2005) على الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قـــرارات الاقتـــراض المصرفي فيما تركز هذه الدراسة على اهمية بنود الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار مـــن وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار.

ركزت دراسة الخريسات, (2005) على الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة التـدفقات النقديـــة وفقا للمعيارالمحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمرين في بورصة عمان بينما تركـــز هـــذه الدراسة على جميع القوائم المالية والايضاحات.

ركزت دراسة حميدات, (2004) على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المـــالي بمعايير الافصاح الواردة في معاييرالمحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية وتتشابه مع الدراسة الحالية حيث تطرقت على الاهمية النسبية لمتطلبات الافصاح الصادرة عن الهيئة وعن المعاييرالمحاسبية الدولية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي وتختلف الدراسة الحالية عـــن هـــذه الدراسة في انها تركز على المستثمر في مختلف القطاعات.

ركزت دراسة مطر, (1988) على الاهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات لمتخـذي قرارات الاستثمار والاقتراض, واختبار دليل الافصاح عن المعلومات الصادر عن وزارة الصناعة بدولة الكويت لتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين.

وتختلف عن الدراسة الحالية انها طبقت على المستثمرين والمقرضين في دولة الكويت, وكانـت عينـة الدراسة مكونه من محللي الاستثمار ومحللي الاقتراض والمهنيون, وتركز الدراسة الحالية على الاستثمار في الاردن وعينة الدراسة تركز على من يمارس عملية الاستثمارمن افراد ومؤسسات.

ركزت دراسة جرن, (2003) على الاهمية النسبية للتقارير المالية المرحلية للشركات الصناعية بالنسبة لقرارات الاستثمار في بورصة عمان. وتركز الدراسة الحالية على اهمية بنود الافصاح فـي التقـارير السنوية في اتخاذ قرارات الاستثمار, وشمول عينة الدراسة على جميع متخذي قرارات الاستثمار.

ركزت دراسة (Bushee and Noe (2000 على امكانية وجود علاقة بين الافصاح فـي الـشركات المساهمة العامة الامريكية والمستثمر المؤسسي حسب ترتيب درجات الافصاح في تقرير" شركة جمعية المستثمر وابحاث الادارة", وعلى تقلبات عائد السهم في الشركات الامريكية.

وتركز الدراسة الحالية على قياس الاهمية النسبية لبنود الافصاح على المستثمر الفرد والمؤسسي.

4-3 فرضيات الدراسة :

استناداً الى مراجعة الباحث للادبيات السابقة وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة, تم صياغة الفرضيات التالية:

HO1: لا يوجد اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة المركز المالي بالنسبة الى متخـذي قرارات الاستثمار.

HO2: لا يوجد اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة الدخل بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

HO3: لا يوجد اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

HO4: لا يوجد اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة الى متخذي قرار الاستثمار.

HO5: لايوجد اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في ايضاحات البيانات المالية بالنـــسبة الـــى متخذي قرارات الاستثمار.

HO6: لا يوجد اختلاف في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في القوائم المالية بالنسبة إلى متخذي قرارات الاستثمار.

HO7: لا يوجد اختلاف في اهمية بنود الإفصاح فيما بين كافة متخذي قرارات الاستثمار

جدول رقم (1)
ملخص الدراسات السابقة

الباحث ,السنة بلد الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية الدراسة الأسلوب,الأداة,العينة	أهم النتائج
1- غرايبة والنبر 1987م الاردن	مدى توفر الايضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية	اختبار مدى وجود توافق بين المحليين الماليين والمستثمرين في تقويم الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.التعرف على مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية	استبانه وزعت على المحلليين والمستثمرين وقد اشتملت على 36 بنداً	أن هنالك تشابه بين احتياجات المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين وأن نسبة الإفصاح عن المعلومات هي نسبة منخفضة
2- مطر 1988م الكويت	الاهمية النسبية للبيانات المالية المدققه الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الاقتراض.	استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات المناسبة لإتخاذ قرار الاستثماراو الاقتراض وكذلك اختبار مدى ملاءمة دليل الإفصاح عن المعلومات في دولة الكويت.	وزعت (300) استبانة على محللي الاستثمار وعلى محللي الائتمان والمهنيون واستردت (189) استبانة. واستخدمت الاساليب الاحصائية في اختبار فرضيات الدراسة	أن المستثمرين يولون البيانات المالية المدققة اهتماماً اكبرمنالمقرضين في الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم, كما توصلت الدراسة الى ان المستثمرون يعتمدون على المعلومات التاريخية على العكس من المقرضين الذين يولون اهتماما اكبرلمصادر المعلومات المستقبلية.
3- الجبوسي وغرايبة 1990م الاردن	مدى ملائمة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن لقرار الإستثمار المالي "	اختبار مدى وجود فروقات في تقييم بنود المعلومات بين مجموعة المؤسسات المالية ومجموعة شركات التامين والتعرف على وجود علاقة بين الاهمية النسبية لبنود المعلومات ونسبة الافصاح عنها في التقارير وهدفت الى التعرف على مدى وجود علاقة بين نسبة الافصاح عن المعلومات وبين التذبذب في اسعار اسهمها	استبانة وقد احتوت على 33 بنداً من بنود الافصاح وقد كانت عينة الدراسة 45 من الشركات في قطاع البنوك والشركات المالية وشركات التامين	تبين ان نسبة الافصاح عن البند واهمية النسبية ضعيفة جداً, وكذلك ان نسبة الافصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر السهم ايضا ضعيفة.
4-الوابل 1996م السعودية	المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق "	تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية	تم توزيع 74 استبانة على المحللين والمشترين للأسهم في سوق المال السعودي, واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية في التحليل	أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

5-الطراونة ومعايطة 1997 الاردن	قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية	استطلاع راي متخذي القرارات في محافظة الكرك حول توفير القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم ومدى تأثر هذة القدرة لديهم بالبيانات المالية المتاحة.	عينة الدراسة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامه والبنوك التجارية والبلديات. واستخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار في الدراسة	ان اهم عامل يساعد متخذ القرارات على التعامل مع البيانات المالية هو القرارات المتعلقة بالموازنة وان التحليل المالي يساعد متخذي القرارات على إستخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته.
6- الراشد 1999م الاردن	اهمية المعلومات المحاسبيةومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الاوراق المالية	دراسة تحليلية لسوق الاوراق المالية في الكويت	المقارنة بين المشترين للأسهم والمحللين الماليين من حيث اهم المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين من بين بدائل الاستثمار في السوق مع بيان العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للاوراق المالية	أن المستثمرين يهتمون باستقرار نشاط الشركة والتنبؤات المستقبلية للشركة واتجاهات الاسهم لها بالاضافه الى سمعتها,وان هنالك اتفاق بين المستثمرين والوسطاء الماليين في ان المعلومات المحاسبية المنشورة غير كافية لخدمة قراراتهم في الاستثمار.
7 -Bushee&Noe 2001م امريكيا	Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors and Stock Return Volatility	التعرف على اثر ممارسة الافصاح في الشركات على تركيبة ملكية المستثمر المؤسسي وعلى تقلبات عوائد الاسهم, وهدفت هذه الدراسة الى قياس درجة الافصاح في الشركات المساهمة العامة مرتبة حسب اعلى درجات الافصاح.	نهجت الدراسة كل من الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي, وعلى دراسة تحليلية للقوائم المالية المنشورة, وبلغت عينة الدراسة 4314 شركة امريكية	ان لدرجة الافصاح الاكبر وتفاصيلها اثراً على جذب انتباه المستثمرالمؤسسي, ولكن لا يوجد تأثير للافصاح على تقلبات عوائد السهم, وهنالك تحسن سنوي في رتب الافصاح مقترن بزياده في ملكية المؤسسين.
Myburgh -8 2002م جنوب افريقيا	The Informativeness of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Listed Industrial Companies in South Africa	التعرف على تقييم المستثمرين ومعدي القوائم المالية لبنود الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المرحلية للشركات واثرالمعلومات على أسعار الأسهم للشركات وكذلك إلى الامتثال بين أفراد العينة لبنود الأهمية النسبية في الإفصاح.	استبانه تحتوي على 49 بند من بنود الإفصاح في التقارير المالية. واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية واختبارAnova	انه لا توجد فروقات بين مجموعتي العينة من حيث مدى إدراكهم إلى الأهمية النسبية للامتثال لبنود الإفصاح المحاسبي في التقارير والى أهمية البنود المفصح عنها في التقارير وتأثيرها على سعر السهم في التقارير المالية المرحلية.

9- بصول 2002 م الاردن	قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية	التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية .	بتوزيع إستبانة على عينة من مسئولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) وعينة من مسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58).	إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار, كما بينت الدراسة ملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار.
10- حميدات 2004م الاردن	مدى التزام الشركات الصناعيه المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبيه الدوليه وتعليمات هيئة الاوراق المالية"	التعرف على اهمية بنود الافصاح التي تنشر في التقارير المرحلية ومدى ملاءمتها لقرارات المستثمر في بورصة عمان، وهدفت الى التعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المرحلية للشركات الصناعية المساهمة العامة	الاستبانة ووزعت 48 استبانة على مستثمرين أفراد و(49) استبانة على مستثمرين في مؤسسات استثمار, واستخدم,الوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخدم اختبار T-test, ومعامل ارتباط سبيرمان	هنالك تجانس في طريقة اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمرين سواء كانوا افراد ام مؤسسات, ويوجد تجانس في تقييم الاهمية النسبية لمصادر المعلومات بين مجموعتي العينة
11- جرن 2003م الاردن	أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان	هدفت الدراسة الى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير الإفصاح الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية عند اعدادها التقارير السنوية وكذلك فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الافصاح حسب متطلبات المعايير وحسب متطلبات هيئة الاوراق المالية	تم استخدام بعض المقاييس الاحصائية مثل T-TEST للحكم على مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط اجابات افراد العينة واستخدم معامل ارتباط سبيرمان في التعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين درجةالافصاح في التقارير المالية.	الشركات الصناعية تلتزم بالافصاح بنسبة 79% وهنالك تفاوت في مدى لافصاح فيما بين مكونات التقارير الماليه. وهنالك ايضاً تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلباتالافصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة المالية.

12- أبو نصار والذنيبات 2005م الاردن	أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية	التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهمه العامة وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات والمستثمرين، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرار	أسلوب الاستبانة اشتملت على بيانات شخصيه عن المستجوبين وكذلك على تسعة وأربعون بنداً من تعليمات الإفصاح بالإضافة إلى مجموعه من الأسئلة, قد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية كذلك استخدام اختبار مان ويتني واختبار كرسكال – واليس	أهميه البنود التي تتضمنها تعليمات الإفصاح في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة.
13- الخريسات 2005م الاردن	الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار رقم (7) من وجهة نظر المستثمرين في بورصة عمان	تحديد الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المستثمرالفرد والمؤسسي والى التعرف على اهمية المعلومات الواردة ضمن الانشطة التشغيلية والاستثمارية وبيان درجة التفاوت من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي في بورصة عمان.	وزعت (130) استبانة على المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي، واجريست الدراسة على(56) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي, وتم استخدام اختبار T-TEST بالاضافة الى الاساليب الاحصائية الوصفية	أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مهمة بالنسبة الى المستثمر الفرد والمؤسسي وكذلك اهمية المعلومات الواردة ضمن الانشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية ويعتمد الفرد على البيانات المتعلقة بالانشطة الاستثمارية بالدرجة الاولى تليها الانشطة الاستثمارية ثم التمويلية
14-زيود, واخرون 2007م الاردن	دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"	إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين في الاسواق المالية لاهمية المعلومات المحاسبية والى التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الاوراق المالية والى تحديد المعلومات التي يجب الافصاح عنها في تقارير الشركات	المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج ودراسة المضمون وتم جمع المعلومات باسلوب المقابلة والاستبانة	كلما زاد الافصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد قرارات الاستثمار وكذلك كلما اشتملت التقارير المالية على ارقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات الملائمة لخدمة توقعات المستثمرين عن الشركات

15-احمد,عبد الناصر 2008م الاردن	الاهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان	إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على أراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية.	تم توزيع استبانة على عينة بلغ عددها (95) فرداً. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية، واختبار ت (One Sample T-test) واختبار ت (Independent Sample T-test)	ان النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة و تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.وجود اختلاف بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة.
Ashola -16 2008م	Optimising Investment Decision Through Informative Accounting Reporting	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاهمية النسبية للمعلومات الواردة في التقارير المالية المحاسبية في اتخاذ القرارات	وتكون مجتمع الدراسة من(50) شركة من الشركات المدرجة في سوق نيجيريا المالي(NSE) وقد تم تجميع المعلومات عن الشركات على شكل مجموعتين. وتم مقارنة النتائج باستخدام اختبار T-test كما تم استخدام النماذج الرياضية.	ان المعلومات المحاسبية التي تتميز بدقتها وكفايتها والتي يمكن الاعتماد عليها بالاضافه الى طريقة الافصاح عنها هي من المحددات الرئيسة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق.
Hossain -17 2008م	The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies"	التحقق من اثر محتويات الافصاح الاختياري والاجباري على الشركات المدرجة في اسواق الاوراق المالية الهندي (Bombay Stock Exchange(BSE) والسوق الوطني الهندي (National Stock Exchange	تطبيق الدراسة على قطاع البنوك والبالغ عددها (38) بنك (20) بنك قطاع عام و(18)بنوك خاصة في الهند وتم تصميم نموذج رياضي مكون من (184) بنداً من بنود الافصاح بالاضافة الى استبانة تحتوي (151) بنداً من بنود الافصاح الاجباري وعلى (83) بنداً من بنود الافصاح الاختياري واستخدم نموذج الانحدار ليتلائم مع المعلومات المجمعة	أن الحجم والربحية ومجلس الادارة تعتبر من اهم البنود للاستثمار في تلك البنوك, كما انه كلما زاد عمر البنك كلما زاد الإفصاح.

18- Heitzman et al- 2009 م	The Join Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure on Firm's Disclosure Decision"	التعرف على اثر الأهمية النسبية لدى الشركات التي تقوم بالإفصاح التام مع إيضاحات مفصلة وبشكل واسع عن كل حدث في التقارير المالية المرحلية لدى الشركات.وقد تم استخدام ثلاثة نماذج رياضية للوصول إلى قياس الأهمية النسبية لدى الشركات التي تقوم بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية.	تكون مجتمع الدارسة من (1184) شركة من الشركات المدرجة في سوق نيويورك وتم استخدام معادلة الانحدار المتعدد في احتساب قياس الأثر.	إن الإفصاح الاختياري في التقارير المرحلية يكون مؤثراً أكثر عندما يتم تجاهل المعلومات التي قد تؤدي إلى قرارات خاطئة.
19- Jumah 2009م	The Implication of Materiality Concept on Accounting Practices and Decision Making"	نظرية حول مفهوم الاهمية من خلال استعراض مفهوم الاهمية النسبية في المعايير الدولية والامريكية		

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 أسلوب الدراسة

4-2 مصادر جمع البيانات

4-3 مجتمع الدراسة

4-4 عينة الدراسة

4-5 أداة الدراسة

4-6 معيار القياس

4-7 ثبات الاداة

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة

4-9 خصائص عينة الدراسة

الفصل الرابع

4-1 أسلوب الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة على أنها دراسة استكشافية وميدانية، حيث اعتبرت استكشافية لأنها تحاول استكشاف الأسس التي يبني عليه المستثمر قراره في الأردن، وميدانية لأنها استندت في جمع البيانات الأولية عن طريق استبانه تم تطويرها وتوزيعها على جميع المستثمرين في جميع القطاعات.

وعليه فقد تم تطبيق طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها من أجل التوصل إلى الاستنتاجات التي تخدم أهداف البحث، حيث تم تطبيق الدراسة على المستثمرين في الأردن، وذلك باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تجيب على أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى الرجوع إلى المراجع العلمية والوثائق والإحصائيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك لجمع البيانات المتعلقة بقرارات الاستثمار.

4-2 مصادر جمع البيانات

لتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات:

- **المصادر الثانوية** : وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الوثائق الحكومية والقوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة بهدف تغطية الجانب النظري.
- **المصادر الأولية** : وتمثلت في الاستبانة التي تم تصميمها واعدادها من اجل اختبار الفرضيات التي تم ذكرها سابقاً. وقد وجهت إلى كافة متخذي قرارات الاستثمار، ولقد تم إجراء مقابلات مع مجموعة من كبار المستثمرين للإسترشاد بخبراتهم وآراءهم في مرحلة تصميم الإستبانة, بالاضافة الى الاعتماد على الدراسات السابقة واعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية.

4-3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من اربعة فئات.

1- المستثمرين الأفراد من أعضاء مجالس إدارة أو كبار المساهمين ذوي التعاملات الكبيرة.

2- مكاتب الوسطاء الماليين

3- صناديق الاستثمار

4- الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي.

4-4 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من:

- 137 مستثمراً من الأفراد ذوي التعاملات المستمرة في بورصة عمان.
- 25 من متخذي قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية.
- 67 مستثمراً من الوسطاء الماليين الذين يقومون بالاستثمار لحسابهم او لحساب عملائهم.
- 15 موظفاً متخذ قرار في الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي.

وتم اختيار عينة الأفراد ذوي التعاملات الكبيرة من خلال الافصاحات عن عملية البيع والشراء على موقع الإفصاح في هيئة الأوراق المالية للفرد الذي يبلغ حجم تعامله 100 إلف سهم فأكثر متكررة. ويبلغ حجم المتعاملين 137 فرداً من أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة ألعامه والأفراد المستقلين تقريباً في الشهر وقد تم تحديد هذا العدد من خلال موقع الإفصاح في هيئة الأوراق المالية من خلال افصاحات أعضاء مجالس الإدارة وكبار المساهمين من خلال حصر عملياتهم على مدار ثلاثة أشهر في الفترة من 2010/2/1 الى 2010/5/1. على موقع الافصاح عن تعاملات اعضاء مجالس الادارة وكبار المساهمين

(http://web.jsc.gov.jo/jscdwis/disclosures.aspx)

وجميع متخذي قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية والبالغ عددها أربعة صناديق: وهم صندوق النمو للاستثمارات المالية, وصندوق الثقة الأول للأوراق المالية, وصندوق الأفق, وصندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

وقد تم توزيع 25 استبانة على الصناديق الاستثمارية الأربعة,استلم منها 19 استبانة صالحة للتحليل وتم عدم تعبئة استبانة 6 وتشكل ما نسبتة 24 % من عينة الصناديق الاستثمارية ونسبة 2% من حجم العينة الكلي.

بالإضافة إلى جميع شركات الوساطة المالية والبالغ عددها 67 شركة عاملة , وتقسم شركات الوساطة إلى شركة وسيط مالي للغير, ووسيط لحسابه, والى شركة استشارات مالية, وكذلك شركات إدارة الاستثمار. ويبلغ عدد الشركات التي تقدم وساطة للغير ووسيط لحسابه واستشارات مالية 23 شركة, والشركات التي تقدم خدمة وسيط مالي بالإضافة إلى وسيط لحسابه 52 شركة, ويبلغ عدد الشركات التي تقوم بعملية إدارة الاستثمار 17 شركة.

وتم توزيع 67 استبانة على مكاتب الوساطة استلم منها 54 استبانة صالحة للتحليل و 13 استبانة لم تعباء وتشكل ما نسبته 19 % من حجم مكاتب الوساطة و5% من حجم العينة الكلي.

كذلك تم توزيع الاستبانة على جميع متخذي قرار الاستثمار في الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي والبالغ عددهم 15 استلم منه 8 استبانات صالحة للتحليل وشكلت الاستبانات غير المعبأة 7 استبانات وتشكل ما نسبته 45% من حجم متخذي القرار في الوحدة الاستثمارية للضمان, و 3% من الحجم الكلي لعينة الدراسة.

وبالتالي فإن مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت 151 استبانة والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2)

الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد :

المستثمرين	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة الصالحة للتحليل	النسبة% للاستبانات المستلمة الى حجم العينة	الاستبانات غير المعبأة	نسبة الاستبانات غير المعبأة الى الى حجم العينة
كبار المستثمرين	137	75	%31.6	62	%25
مكاتب الوساطة	67	54	%22	13	%5.7
الصناديق الاستثمارية	25	14	%5.4	11	%4.5
الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	15	8	%3	7	%2.8
المجموع	244	151	%62	89	%38

4-5 أداة الدراسة:

لغايات الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة مؤلفة من ثلاثة أجزاء، وتم تقسيم الاستبانة حسب الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يحتوي على أسئلة خاصة بالمعلومات العامة عن المستجيب تشتمل على تسعة أسئلة تتعلق بما يلي: العمر، والمؤهل الأكاديمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في ممارسة الوظيفة، والاعتماد على مصادر المعلومات في اتخاذ القرارات, وعدد القرارات الاستثمارية المتخذة في الشهر تقريبا.

الجزء الثاني : يحتوي على أسئلة خاصة بموضوع الدراسة لمعرفة الاهمية النسبية لبنود الافصاح في القوائم المالية، تم تقسيمها الى 5 محاور رئيسة وهي بنود قائمة المركز المالي و بنود قائمة الدخل وبنود قائمة التدفقات النقدية وبنود قائمة التغير في حقوق الملكية والبنود الواردة في الايضاحات والملاحظات.

الجزء الثالث: يحتوي على اسئلة تتعلق بالنسب المالية المشتقة بالاعتماد على القوائم المالية والتي تستخدم في عملية التحليل للقوائم المالية في عملية الاستثمار والبعض منها من متطلبات قسم الافصاح في هيئة الاوراق المالية عند اعداد التقارير المالية السنوية.

4-6 معيار القياس :

أعطي لكل سؤال خمس درجات من الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت، أي من (5-1) على التوالي، حيث يعني الرقم (5) عالية الأهمية، والرقم (4) مهمة، والرقم (3) متوسطة الأهمية، والرقم (2) قليلة الأهمية، والرقم (1) عديمة الأهمية، على التوالي.

4-7 ثبات الأداة :

تم استخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الأداة للإجابات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة وذلك للتأكد من إمكانية الحصول على نفس النتائج عند اعادة الدراسة على نفس المجتمع في ظل نفس الظروف. ووفقا لمقياس كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) تعتبر القيمة ضعيفة إحصائياً اذاكانت اقل من 60% ومقبولة اذا كانت القيمة من(60% -70%) وجيدة اذا كانت من(71%- الى80%) وتعتبر ممتازة في حالة كانت اكبر من 80% (Sekaran, 2003)

بعد إدخال البيانات من خلال برنامج SPSS التي تم الحصول عليها من خلال إجابات أفراد العينة على استبانة الدراسة تبين ان نتيجة الثبات للبنود كافة هي ممتازة والجدول رقم (3) يدل على ثبات ممتاز للاستبانة.

الجدول رقم (3)

نتائج ثبات بنود الإفصاح بأسلوب كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لأداة الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	قيمة α كرونباخ
بنود الإفصاح في قائمة المركز المالي	20	0.852
بنود الإفصاح في قائمة الدخل	30	0.862
بنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية	14	0.853
بنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	7	0.648
بنود الإيضاحات والملاحظات	38	0.926
بنود الإفصاح في القوائم المالية كافة	102	0.958

يبين الجدول رقم (3) نتائج ثبات بنود الإفصاح بأسلوب كرونباخ الفا للاتساق الداخلي وباستعراض قيم الفا يتبين إنها قد انحصرت بين 0.648 لبنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية والقيمة 0.926 في الإيضاحات والملاحظات كما وبلغت للأداة ككل 0.958 وتعد هذه القيم مناسبة وتعبر عن ثبات واتساق داخلي بدرجة عالية.

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوى الدلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات, وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :

1. اختبار المصداقية(Reliability) – α كرونباخ:

يستخدم هذا الاختبار لقياس درجة المصداقية في إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، إذ يعتمد على قياس مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الاستبانة.

2. التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive Statistics):

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومن هذه الأساليب المستخدمة:

- **الوسط الحسابي (Arithmetic Mean):**

تم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة على استبانات الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على متوسط افتراضي وهو الدرجة رقم (3) من مقياس (ليكرت الخماسي) والتي تعادل ما نسبته (60%)، حيث تقارن الأوساط الحسابية لكل متغير مع هذا الوسط الفرضي من أجل قبول أو رفض الفرضية، وقد تم الحصول على قيمة هذا الوسط الفرضي من خلال إيجاد الوسط الحسابي لأوزان مقياس ليكرت الخماسي.

- **الانحراف المعياري (Standard Deviation):**

استخدم الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، وكلما قل الانحراف المعياري كان ذلك أفضل، حيث يشير الانحراف المعياري القليل إلى أن تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي قليل.

- **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages):**

استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

3. **تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Test):**

ويعتبر طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة، كما يعرف أيضاً بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف فيما بينها ولذا فان الهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع.

4. **اختبار شافية (Shafee)**

سوف يتم استخدام اختبار شافيه (Shafee) للمقارنات البعدية لتحديد اي من المجموعات الاربع تختلف عن غيرها بدلالة احصائية في حالة وجود فروقات ذات دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة التـــي يزيـــد عـــدد مستوياتها عن مستويين.

4-9 خصائص عينة الدراسة :

يبين الجدول رقم (4) ان مانسبته33.8 % من عينة المستثمرين تتراوح أعمارهم من 31-50, وهنالك نسبة 33% فوق 50 سنة, وهذا يدل على إن نسبه جيدة منهم يعتبر من أصحاب الخبرة في مجال عملهم, مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالشكل الصحيح وهذا يعتبر مؤشر على أن لديهم خبرات طويلة في الاستثمار.

الجدول رقم (4)

توزيع المستثمرين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
اقل من 25	9	6.0
من 25-30	41	27.2
من 31-40	27	17.9
من 41-50	24	15.9
أكثر من 51	50	33.1
المجموع	151	100

في الجدول التالي نلاحظ أن معظم المستثمرين يحملون شهادات علمية وان نسبة 45.7 % من المستثمرين يحملون شهادة البكالوريوس ونسبة 10% يحملون شهادة الماجستير, وهذا يدل على أن عينة المستثمرين هم من أصحاب الكفاءات العلمية

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوية فما دون	18	11.9
دبلوم كلية مجتمع	12	7.9
بكالوريوس	69	45.7
ماجستير	16	10.6
دكتوراه	7	4.6
أخرى	27	17.9
دون اجابة	2	1.3
المجموع	151	100

يبين الجدول رقم (6) ان ما نسبته58.3% من عينة المستثمرين هم من التخصصات المختلفة في العلوم الادارية ومنهم نسبة 28.5% من تخصص المحاسبة, وما نسبته 16% من العلوم الإدارية والمصرفية, ونسبة 14% من تخصص إدارة الإعمال, وان نسبة 37% من المستثمرين من ذوي التخصصات الأخرى ,وتعتبر هذه النسبة مرتفعة, وبعد الرجوع إلى البيانات لأعضاء مجالس الإدارة ومؤهلاتهم والموجودة في التقارير السنوية للشركات ومكاتب الوساطة, كانت هذه النسبة معقولة, وقد اشترطت دائرة الترخيص والتفتيش في هيئة الأوراق المالية على معتمدي المهن المالية أن يكون التخصص العلمي لكل معتمد من تخصصات العلوم الإدارية والمالية اعتباراً من العام 2008 وذلك لكون التخصصات العلمية لمعتمدي المهن المالية كانت نسبه كبيرة غير تخصصات العلوم الإدارية والمالية

جدول رقم (6)

توزيع المستثمرين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	43	28.5
علوم مالية ومصرفية	24	15.9
إدارة أعمال	21	13.9
أخرى	60	37.9
دون اجابة	3	2.0
المجموع	151	100

من خلال الجدول التالي يتبين ان نسبة 45.7% من المستثمرين يمتلكون اكثر من عشر سنوات,ونسبة 12% من المستثمرين لديهم خبره من7-10 سنوات, وتتفق هذه النتيجة مع أعمار عينة الدراسة, وهذا يدل على ان نسبة جيدة من المستثمرين لديهم القدرة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بكفاءة واقتدار.

الجدول رقم (7)

توزيع المستثمرين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 3 سنوات	22	14.6
من 4-6 سنوات	42	27.8
من 7-10 سنوات	18	11.9
أكثر من 10 سنوات	69	45.7
المجموع	151	100

يبين الجدول رقم 8 أن استجابة أفراد عينة الدراسة كانت مقبولة نسبيا حيث كانت استجابة مكاتب الوساطة نسبية 35.8% من حجم العينة بالإضافة إلى كبار المستثمرين حيث كانت النسبة 49.7% من حجم العينة وذلك لان مكاتب الوساطة وكبار المستثمرين تشكل الحجم الأكبر في قطاع المستثمرين

الجدول رقم (8)

توزيع المستثمرين المستجيبين من عينة الدراسة.

عدد متخذي قرارات الاستثمار	العدد	النسبة %
وساطة	54	35.8
صناديق	14	9.3
كبار المستثمرين	75	49.7
الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	8	5.3
المجموع	151	100

يبين الجدول رقم(9) إن نسبة المستثمرين اللذين يقومون بإستشارة خبير أو محلل مالي ما نسبتة 15.9% , ونسبة من يقوم أحياناً بإستشارة خبير او محلل مالي غالباً هي 7.9%. وان 25.5% من المستثمرين نادراً ما يقومون بالأستشارة, ونسبة 31.8 % من المستثمرين لا يقومون بإستشارة محلل أو خبير مالي, وتفسر النسب السابقة إلى أن المستثمرين من ذوي الخبرة ويرون في أنفسهم المقدرة على فهم وتحليل العملية الاستثمارية ولا حاجة إلى الاستعانة بالمحللين والخبراء في عملية اتخاذ القرار.

الجدول رقم (9)

توزيع المستثمرين حسب استشارة خبير او محلل مالي قبل اتخاذ قرارات الاستثمار

استشارة خبير مالي او محلل مالي	العدد	النسبة %
دائما	24	15.9
غالبا	12	7.9
احيانا	28	18.5
نادرا	39	25.8
ابدا	48	31.8
المجموع	151	100

يبين الجدول رقم(10) توزيع المستثمرين حسب عدد القرارات التي يقومون باتخاذها شهرياً من حيث عمليات البيع والشراء, من خلال الجدول يتبين أن نسبة 35.8 % يقومون بالعملية لأكثر من ثلاث مرات شهرياً وهي نسبة جيدة. وكذلك هناك نسبة 31.1% لم تحدد عدد القرارات المتخذة شهرياً, و قد يعزى ذلك إلى الوضع الحالي للسوق من حيث الركود وعدم اتضاح الرؤية بالنسبة الى الكثير من المستثمرين.

الجدول رقم (10)

توزيع المستثمرين حسب عدد مرات اتخاذ قرارات الاستثمار الشهرية

تكرار اتخاذ قرارات الاستثمارفي الشهر	العدد	النسبة %
مرة	8	5.3
مرتين	20	13.2
ثلاثة مرات	22	14.6
اكثر من ثلاثة مرات	54	35.8
دون اجابة	47	31.1
المجموع	151	100

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة

5-2 تحليل البيانات

5-3 عرض نتائج الفرضيات

5-3 اختبار الفرضيات

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة

تناول هذا الفصل تحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة من خلال الإستبانة الذي تناولت الدراسة من خلال ثلاثة محاور، كما يتضمن إختبار لفرضيات الدراسة.

5-2 تحليل البيانات

تم تصميم أداة الدراسة لقياس الاهمية النسبية لبنود الافصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار، ضمن ثلاثة محاور رئيسية، المحور الاول الذي تناول البيانات والمعلومات التي تخص عينة الدراسة, والمحور الثاني المتعلق ببنود الافصاح في القوائم المالية, والمحور الثالث الذي تناول النسب المالية المشتقة من القوائم المالية, وقد استخدم المستوى الليكارتي الخماسي في الإجابة عن أسئلة هذه المحاور وذلك حسب الدرجات التالية:

1= عديمة الأهمية   2= قليلة الأهمية   3= متوسطة الأهمية

4= مهمة   5= مهمة جداً

وتم استخدام متوسطات إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

(1 – أقل من 2.5) عديمة أو قليلة الأهمية.

(2.5- أقل من 3.5) متوسطة الأهمية.

(3.5- 5) مهمة ومهمة جداً.

وجد الباحث أن مدى وجود أو عدم وجود المتغيرات يتم وفق قاعدة محددة وهي أن أهمية الفقرة تكون سلبية إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة (أقل من 2.5) والاتجاه متوسط إذا كان بين (2.5– أقل من 3.5) ، والاتجاه إيجابي إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة (أكبر من 3.5).

5-3 عرض النتائج

لقد هدفت هذه الدراسة التعرف الى الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين, وقد تم اخذ عينات من كبار المستثمرين ومن موظفي الصناديق الاستثمارية والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي, ومن مكاتب الوساطة العاملة. وفي ضوء أهداف الدراسة فقد تمت عملية تحليل البيانات على مرحلتين: الأولى من ناحية وصفية بينما تناولت المرحلة الثانية تحليلاً استدلالياً بهدف التحقق من فرضيات الدراسة حيث سيتم عرضها على النحو التالي :

أولاً: التحليل الوصفي

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بنود الإفصاح الخمسة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات والملاحظات) قيد الدراسة وتعرض الجداول التالية هذه النتائج.

يبين الجدول رقم (11) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في قائمة المركز المالي, ويتبين أن البند الخامس عشر الذي يمثل نسب مالية مشتقة من قائمة المركز المالي والذي ينص على: " نسبة السيولة والسيولة السريعة ومعدل دوران المخزون" قد احتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.50 وبنسبة مئوية 90.0 ٪ كما احتل البند الاول " حجم راس المال في الشركة بمتوسط حسابي بلغ 4.49 وبنسبة مئوية 89.9% ايضا الترتيب الاول. بينما احتل البند السابع والذي ينص: على "حجم المدفوعات المقدمة والإيرادات المستحقة غير المقبوضة" في البنود المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي

3.51 مثل ما نسبته 70.20 ٪ أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكافة البنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي ككل فقد بلغ (4.14) ومثل ما نسبته (82.8 ٪).

الجدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف لمعياري لكل فقرة من فقرات بنود الافصاح في قائمة المركز المالي

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في البند
1. حجم راس المال في الشركة .	4.49	0.94	89.8	2
2. حجم احتياطيات راس المال.	4.33	0.85	86.6	7
3. حجم الارباح المحتجزة	4.23	0.92	84.6	8
4. حجم النقدية.	4.37	0.64	87.4	4
5. حجم الاصول الثابتة.	4.15	0.80	83	11
6. حجم الاصول الاخرى (شهرة,علامات تجارية , براءات اختراع...)	3.61	0.97	72.2	19
7. حجم المدفوعات المقدمة والايرادات المستحقة غير المقبوضة.	3.51	1.10	70.2	20
8. حجم المخصصات التي تم أخذها.	4.01	0.86	80.2	15
9. حجم القروض من البنوك والمؤسسات المالية.	4.35	0.63	87	5
10. حجم الاستثمارات المالية (اسهم و سندات).	4.20	0.73	84	9
11. نوعية الأداة المالية المراد الاستثمار بها.	4.17	0.76	83.4	10
12. حجم رأس المال العامل.	4.34	0.78	86.8	6
13. الموجودات طويلة الاجل ومخصصاتها.	3.90	0.87	78	18
14. الذمم المالية ومخصصاتها.	3.97	0.79	79.4	16
15. نسبة السيولة والسيولة السريعة ومعدل دوران المخزون.	4.50	0.63	90	1
16. نسبة الديون الى حقوق الملكية.	4.46	0.71	89.2	3
17. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الاصول.	4.13	0.73	82.6	12
18. نسبة حقوق الملكية الى الاصول الثابتة.	4.05	0.75	81	13
19.معدل نسبة تغطية الفوائد.	3.94	0.70	78.8	17
20. نسبة ديون الشركات التابعة الى الشركة الام.	4.04	0.92	80.8	14
المركز المالي	4.14	0.45	82.8	

يبين الجدول رقم (12) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في قائمة الدخل, ويتبين أن البند الأول في قائمة الدخل والذي ينص على ان: " حجم المبيعات السنوية الصافية" قد احتلت الترتيب الأول, بمتوسط حسابي بلغ (4.74) وبنسبة مئوية (94.8 ٪) بينما احتل البند الخامس والذي ينص على: "الضريبة المدفوعة على الارباح" في بنود الافصاح في قائمة الدخل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقدارة (3.74)شكل ما نسبته (74.80 ٪)

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكافة البنود المفصح عنها في قائمة الدخل فقد بلغ (4.25) مثل ما نسبته (85.0 ٪).

الجدول رقم (12)

المتوسط الحسابي والانحراف لمعياري لكل بند من بنود الإفصاح في قائمة الدخل.

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في البند
1. حجم المبيعات السنوية الصافية .	4.74	0.50	94.8	1
2. حجم المشتريات الصافية.	4.23	0.72	84.6	16
3. مخزون آخر المدة.	3.90	0.86	78	25
4. مقدار مجمل الربح.	4.57	0.61	91.4	5
5. الضريبة المدفوعة على الأرباح	3.74	1.08	74.8	30
6. اجمالي المصاريف السنوية التشغيلية.	4.21	0.71	84.2	17
7. مكافآت اعضاء مجلس ادارة الشركة.	3.89	0.93	77.8	26
8. المصاريف المتأتية من القروض المقترضة من قبل الشركة.	4.02	0.93	80.4	23
9. المكاسب غير التشغيلية المتأتية من بيع الاصول الثابتة.	4.07	0.83	81.4	22
10. حجم الفوائد غير التشغيلية المتأتية من فوائد ودائع الشركة لدى البنوك.	3.82	0.97	76.4	29
11. صافي الربح التشغيلي.	4.44	0.65	88.8	8
12. صافي الربح السنوي.	4.59	0.52	91.8	4
13. توزيعات السهم العادي.	4.44	0.70	88.8	9
14. الارباح المقترح توزيعها على المساهمين.	4.66	0.57	93.2	2
15. حصة الاقلية من صافي الربح في قائمة الدخل	3.88	0.94	77.6	28

				الموحدة.
6	90.8	0.62	4.54	16. معدل نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات
15	85.2	0.66	4.26	17. نسبة صافي الربح الى المبيعات.
7	89.2	0.67	4.46	18. نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات.
20	82.2	0.80	4.11	19. نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات.
18	83.4	0.94	4.17	20. نسبة مصارف التشغيل الى صافي المبيعات.
19	82.8	0.81	4.14	21.نسبة المصاريف الادارية الى صافي المبيعات.
10	88.8	0.79	4.44	22. نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات.
21	82.2	0.89	4.11	23. نسبة صافي الربح الى الاصول الثابتة.
11	87.8	0.72	4.39	24. نسبة العائد على الاصول.
12	87.2	0.64	4.36	25. نسبة العائد على راس المال.
13	87.2	0.71	4.36	26. عائد السهم العادي عند اتخاذ قرار الاستثمار.
3	92	0.61	4.60	27. نسبة توزيعات الارباح.
14	87.2	0.74	4.36	28. نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم.
27	77.8	1.04	3.89	29. معدل دوران المخزون وفترة التخزين.
24	79.8	0.90	3.99	30. معدل دوران الذمم المدينة.
	85	0.36	4.25	قائمة الدخل

يبين الجدول رقم (13) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية, ويتبين أن البند الأول في بنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية والذي ينص على " صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية " قد احتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ(4.46) وبنسبة مئوية (89.2 ٪) بينما احتل البند الثالث عشر والذي ينص على "الارباح غير المحققة الناتجة عن اعادة التقيـيم" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.70) مثل ما نسبته (74.0 ٪)

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكافة بنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية فقد بلغ(4.08) مثل ما نسبته (81.6 ٪).

الجدول رقم (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند من بنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في البند
1. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	4.46	0.71	89.2	1
2. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.	4.26	0.73	85.2	3
3. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	4.09	0.75	81.8	7
4. صافي الزيادة أو النقص في النقدية.	4.01	0.83	80.2	10
5. النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة.	4.09	0.90	81.8	8
6. نوع تقرير مدقق الحسابات فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية.	4.19	0.80	83.8	5
7. حصة الشركة من ارباح الشركات التابعة.	4.33	0.75	86.6	2
8. حصة الشركة من ارباح المشاريع المشتركة.	4.16	0.71	83.2	6
9. حصة ارباح الاقلية في ارباح الشركات.	3.76	0.98	75.2	12
10. العائد على الاستثمار وخدمة الدين.	4.08	0.81	81.6	9
11. مقدار الضريبة المدفوع على الارباح.	3.71	1.02	74.2	13
12. الارباح المحققة الناتجة عن بيع الاوراق المالية.	4.24	0.75	84.8	4
13. الارباح غير المحققة الناتجة عن اعادة التقييم.	3.70	0.95	74	14
14. حجم المخصصات والاستهلاكات التي تم اعادة عكسها في قائمة التدفقات النقدية.	3.99	0.92	79.8	11
التدفقات النقدية	4.08	0.49	81.6	

يبين الجدول رقم (14) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية, ويتبين أن البند الثالث في بنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية والذي ينص على: " معرفة توزيعات الاسهم المجانية على المساهمين" قد احتل الترتيب الأول, بمتوسط

حسابي بلغ (4.54) وبنسبة مئوية (90.8 ٪) بينما احتل البند الثاني والذي ينص على: "الحصص غير مسيطر عليها" في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.85) مثل ما نسبته (77.0 ٪).

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكافة بنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ككل فقد بلغ (4.19) مثل ما نسبته(83.8 ٪).

الجدول رقم (14)

المتوسط الحسابي والانحراف لمعياري لكل بند من بنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في البند
1.ارباح وحقوق الاقليه.	4.13	0.98	82.6	5
2. الحصص غير المسيطر عليها .	3.85	0.89	77	7
3. معرفة توزيعات الاسهم المجانية على المساهمين	4.54	0.60	90.8	1
4. الاسهم المجانية الممنوحه للموظفين	3.87	0.94	77.4	6
5. الارباح المحتجزة والمدورة.	4.36	0.99	87.2	2
6. زيادات راس المال عن طريق الاكتتاب الخاص وقيمته.	4.24	0.85	84.8	4
7. اطفاء الخسائر من الاحتياطيات و/أو علاوة الاصدار.	4.34	0.77	86.8	3
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	4.19	0.49	83.8	

يبين الجدول رقم (15) قيم المتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في الايضاحات والملاحظات على القوائم المالية, ويتبين أن البند الأول في بنود الإفصاح في الملاحظات والايضاحات والذي ينص على:" الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها" قد احتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.54) وبنسبة مئوية (90.8 ٪) بينما احتل البند رقم عشرين والذي ينص على "الافصاح عن التبرعات والمنح التي تقوم بها الشركة للمجتمع المحلي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.62) مثل ما نسبته (72.4 ٪).

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لجميع بنود الافصاح في الايضاحات والملاحظات فقد بلغ (4.14) مثل ما نسبته(82.8 ٪).

الجدول رقم (15)

المتوسط الحسابي والانحراف لمعياري لكل بند من بنود الافصاح في الإيضاحات والملاحظات في التقرير السنوي.

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في البند
1.الافصاح عن نوع المنشاة وطبيعة عملها.	4.54	0.61	90.8	1
2. الافصاح عن اسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية.	4.21	0.75	84.2	12
3. الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية مع ذكر اسباب التغيير.	4.16	0.82	83.2	16
4.الافصاح عن مخصصات الاستهلاك للاصول الثابتة وطريقة احتسابها.	4.30	0.69	86	7
5. الإفصاح عن تغير طرق احتساب الإهتلاك وأسباب ذلك, وأثرها على القوائم المالية.	3.94	0.72	78.8	27
6. الافصاح عن المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.	4.21	0.79	84.2	13
7. الافصاح عن سياسات التقييم بالكلفة التاريخية, القيمة العادلة او الاستبدالية او القيمة القابلة للتحقق.	4.09	0.77	81.8	19
8. الافصاح عن العمليات غير المتكررة والتي لها اثر مادي على ارباح الشركة.	4.06	0.87	81.2	21
9. الافصاح عن اي خسائر مادية مفاجئة اثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الاسباب ووقت الحدوث.	4.26	0.71	85.2	10
10. الافصاح عن سياسة الاعتراف بالايراد (واقعة البيع ام واقعة الانتاج).	4.04	0.79	80.8	22
11. قرارات مجلس الادارة التي قد تؤثر على اسعار الاوراق المالية المصدرة من الشركة والمتعلقة باصدار أوراق مالية جديدة.	4.38	0.66	87.6	6
12. الافصاح عن التغيرات في غايات الشركة او الشروع في الاندماج او توزيع الارباح.	4.43	0.57	88.6	5

13. افصاح الشركة عن توقفها عن العمل واسباب ذلك.	4.52	0.64	90.4	2
14 الافصاح عن مخالفة الفرضيات والمبادئ المحاسبية.	4.29	0.74	85.8	8
15. الافصاح عن القيود على النقدية.	4.11	0.77	82.2	17
16. الافصاح عن التغيرات الهامة التي تطرأ على موجودات الشركة وهيكل راس المال والتغيرات في ملكية اسهم الشركة و مقفتنياتها.	4.45	0.61	89	4
17. الافصاح عن الاوراق المالية و قيمها السوقية وخصمها لدى البنوك.	4.19	0.81	83.8	15
18. الافصاح عن المخزون من حيث طرق تسعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف و عمره و التقادم.	3.97	0.90	79.4	25
19. الافصاح عن العقود مع الموردين والتزاماتهم معهم.	4.03	0.82	80.6	23
20. الافصاح عن التبرعات والمنح التي تقوم بها الشركة للمجتمع المحلي.	3.62	1.19	72.4	31
21.الافصاح عن المكافات والمنح التي يتمتع بها اعضاء مجلس الادارة و الادارة التنفيذية.	4.02	0.99	80.4	24
22. افصاح الشركة عن اعمالها خلال السنة والخطة المستقبلية لسنة قادمة.	4.29	0.74	85.8	9
23. الافصاح عن مدى استقرار ارباح الشركة وكيفية توزيعها.	4.48	0.65	89.6	3
24. الافصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.20	0.69	84	14
25. الافصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل.	3.97	0.96	79.4	26
26. الافصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	4.11	0.92	82.2	18
27.الافصاح عن الاستثمارات في الشركات الاخرى ومدى العلاقة والارتباطات مع تلك الشركات.	4.25	0.70	85	11
28. الافصاح عن مقدار اتعاب التدقيق للشركة واية اتعاب اخرى.	3.72	1.08	74.4	29

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
30	74.2	0.91	3.71	29. الافصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة واعداد الموظفين وبرامج التديب لهم.
20	81.6	0.81	4.08	30. الافصاح عن التغيرات في الادارة.
28	75	0.97	3.75	31. الافصاح عن طرق احتساب الضريبة.
	82.8	0.43	4.14	الايضاحات والملاحظات

يبين الجدول رقم (16) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنـود الافـصاح فـي القوائم المالية في الدراسة. ويتبين أن بنود الافصاح في قائمة الدخل قد احتلت الترتيـب الأول بمتوسـط حسابي بلغ(4.25) مثل ما نسبته(85.0 ٪) بينما احتل بنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية المرتبـة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.08) مثلت ما نسبته(81.6 ٪) اما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكل القوائم فقـد بلغ (4.16) مثل ما نسبته(83.20٪).

الجدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الافصاح في القوائم المالية

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط	البند
3	82.8	0.45	4.14	المركز المالي
1	85	0.36	4.25	قائمة الدخل
4	81.6	0.49	4.08	التدفقات النقدية
2	83.8	0.49	4.19	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
3	82.8	0.43	4.14	الايضاحات والملاحظات
	83.2	0.36	4.16	الكلي

ثانيا: إختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى :

H_0: لا يوجد أهمية نسبية لبنود الإفصاح في قائمة المركز المالي بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي 3 حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول رقم (17)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الأولى.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	نتيجة القرار
4.13	0.45	30.98	0.00	%5	3.0	رفض

يبين الجدول رقم (17) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالاهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار في قائمة المركز المالي, وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.13) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (30.98) بمستوى دلالة يساوي(0.00) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة(3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي, وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من (0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح في قائمة المركز المالي, وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة المركز المالي بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

2.اختبار الفرضية الثانية

H_0: لا يوجد أهمية لبنود الإفصاح في قائمة الدخل بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي (3) حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (18)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة الثانية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	القرار
4.25	0.36	43.01	0.00	%5	3.00	رفض

يبين الجدول (18) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالاهمية النسبية لبنود الإفصاح لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاستثمار. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(4.25) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (43.01) بمستوى دلالة يساوي (0.000) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة (3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي, وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من (0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح في قائمة الدخل, وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاستثمار.

3.اختبار الفرضية الثالثة

H_0: لا يوجد أهمية نسبية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة الى متخذي قرارت الاستثمار. وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدم اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي (3) حيث يوضح الجدول رقم(20) نتائج الاختبار لهذه الفرضية.

الجدول رقم (19)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبارفرضية الدراسة الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	القرار
4.07	0.49	26.89	0.00	%5	3.00	رفض

يبين الجدول رقم (19) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالاهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار, وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.07) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (26.89) بمستوى دلالة يساوي (0.000) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة (3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من (0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية, بمعنى أن هنالك اهمية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار توافقت هذه الدراسة مع دراسة (الخريسات,2005) حول الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية من حيث أهميتها بالنسبة إلى المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي وجاء الترتيب في الأهمية للأنشطة التشغيلية ثم الاستثمارية تليها التمويلية متفقاً مع الدراسة الحالية

4.اختبار الفرضية الرابعة

H_{04}: لا توجد اهمية نسبية لبنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

وللتحقق من هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي (3) حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (20)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبارفرضية الدراسة الرابعة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	القرار
4.19	0.49	29.72	0.00	%5	3.00	رفض

يبين الجدول رقم (20) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية, وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.19) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (29.72) بمستوى دلالة يساوي (0.000) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة (3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من (0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية, وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية: بمعنى أن هنالك اهمية نسبية لبنود الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

5.اختبار الفرضية الخامسة

H_0: لا توجد اهمية نسبية لبنود الإفصاح في الإيضاحات والملاحظات على القوائم المالية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار. وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي 3 حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول رقم (21)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الخامسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	القرار
4.14	0.43	32.2	0.00	%5	3.00	رفض

يبين الجدول (21) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالإفصاح في الايضاحات والملاحظات على القوائم المالية. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.14) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (32.2) بمستوى دلالة يساوي (0.000) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة(3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من(0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح في الايضاحات والملاحظات على القوائم المالية.

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في الإضاحات والملاحظات على القوائم المالية .

6.اختبار الفرضية السادسة

H_0: لا توجد اهمية نسبية لبنود الإفصاح في كافة بنود الافصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار

وللتحقق من هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة بقيمة مرجعية تساوي 3 حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول رقم (22)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة السادسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	P-value Sig.	الدلالة الاحصائية α	القيمة المرجعية	القرار
4.16	0.36	39.61	0.00	%5	3.00	رفض

1- يبين الجدول رقم (22) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص فرضية الدراسة المتعلقة بالإفصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(4.16) وتبين قيمة T المحسوبة والبالغة (39.61) بمستوى دلالة يساوي(0.000) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة (3.0) والتي تمثل متوسط سلم الاستجابة الخماسي وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من (0.05) بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح الإفصاح بالنسبة الى متخذي القرار وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في القوائم المالية بالنسبة إلى متخذي القرار. اتفقت هذه النتيجة من نتيجة دراسة (الجيوسي وغرايبة,1991) في انه لا يوجد فرق في التقييم للمعلومات في القوائم المالية بين أفراد العينة على الرغم من اختلاف عينة الدراسة وهي البنوك وشركات التأمين والشركات المالية. واختلفت مع نفس الدراسة حيث تبين في الدراسة الحالية إن أهمية الإفصاح عن

البند مرتبطة بأهميته النسبية ارتباطاً وثيقاً بينما أظهرت دراسة الجيوسي وغرايبة أن نسبة الإفصاح عن البند واهميتة النسبية ضعيفة جداً.

7.اختبار الفرضية السابعة

H_0: لا توجد اختلاف في اهمية بنود الإفصاح فيما بين كافة متخذي قرارات الاستثمار.

الجدول رقم (23)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبنود الإفصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار

بند الافصاح	الشركة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المركز المالي	مكاتب الوساطة	4.45	0.28
	صناديق الاستثمار	4.09	0.37
	كبار المستثمرين	3.91	0.45
	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	4.23	0.33
قائمة الدخل	مكاتب الوساطة	4.44	0.17
	صناديق الاستثمار	3.93	0.45
	كبار المستثمرين	4.17	0.36
	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	4.21	0.41
التدفقات النقدية	مكاتب الوساطة	4.44	0.27
	صناديق الاستثمار	3.78	0.57
	مستثمرين	3.87	0.45
	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	4.10	0.55
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	مكاتب الوساطة	4.42	0.29
	صناديق الاستثمار	3.81	0.59
	كبار المستثمرين	4.12	0.51
	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي	3.95	0.54
الإيضاحات والملاحظات	مكاتب الوساطة	4.45	0.27
	صناديق الاستثمار	3.61	0.44
	كبار المستثمرين	4.00	0.35
	الوحدة الاستثمارية	4.32	0.52

		للضمان الاجتماعي	
0.16	4.44	مكاتب الوساطة	الكلي
0.39	3.84	صناديق الاستثمار	
0.32	4.01	كبار المستثمرين	
0.38	4.16	الوحدة الاستثمارية	

الجدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي لبنود الإفصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	بند الافصاح
0.000	21.20	3.08	3	9.23	بين المجموعات	المركز المالي
		0.15	147	21.32	داخل المجموعات	
			150	30.55	الكلي	
0.000	12.57	1.29	3	3.88	بين المجموعات	قائمة الدخل
		0.10	147	15.12	داخل المجموعات	
			150	19.00	الكلي	
0.000	22.46	3.80	3	11.41	بين المجموعات	التدفقات النقدية
		0.17	147	24.90	داخل المجموعات	
			150	36.31	الكلي	
0.000	9.23	1.92	3	5.76	بين المجموعات	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
		0.21	147	30.56	داخل المجموعات	
			150	36.32	الكلي	
0.000	31.25	3.68	3	11.04	بين المجموعات	الإيضاحات والملاحظات
		0.12	147	17.31	داخل المجموعات	
			150	28.35	الكلي	
0.000	29.32	2.42	3	7.25	بين المجموعات	الكلي
		0.08	147	12.11	داخل المجموعات	
			150	19.36	الكلي	

يبين الجدول رقم (24) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Anova لبنود الإفصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار, وباستعراض قيم F المحسوبة ومستويات الدلالة المرافقة يتبين أن جميع قيم مستوى

الدلالة كانت اقل من (0.05) مما يشير الى وجود اختلافات في بنود الإفصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار. ولتحديد فئات متخذي قرارات الاستثمار التي يكون فيها الفروق بشكل مباشر فقد استخدم اختبار shafee للمقارنات البعدية والمبينة نتائجه في الجدول التالي

الجدول رقم (25)

نتائج اختبار Shafee للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في بنود الافصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار

بند الافصاح	المتوسط الحسابي	متخذي قرارات الاستثمار	صناديق الاستثمار	كبار المستثمرين	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي
المركز المالي	4.45	مكاتب الوساطة	*0.36	*0.54	0.22
	4.09	صناديق الاستثمار		0.18	0.14-
	3.91	كبار المستثمرين			0.32-
	4.23	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			
قائمة الدخل	4.44	مكاتب الوساطة	*0.51	*0.27	0.23
	3.93	صناديق الاستثمار		0.24-	0.28-
	4.17	مستثمرين			0.04-
	4.21	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			
التدفقات النقدية	4.44	مكاتب الوساطة	*0.66	*0.57	0.34
	3.78	صناديق الاستثمار		0.09-	0.32-
	3.87	كبار المستثمرين			0.23-
	4.10	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	4.42	مكاتب الوساطة	*0.61	*0.30	0.47
	3.81	صناديق الاستثمار		0.31-	0.14-
	4.12	كبار المستثمرين			0.17
	3.95	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			
الإيضاحات والملاحظات	4.45	مكاتب الوساطة	*0.84	*0.45	0.13
	3.61	صناديق الاستثمار		0.39-	*0.71-
	4.00	مستثمرين			0.32-

	4.32	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			
الكلي	4.44	مكاتب الوساطة	0.60*	0.43*	0.28
	3.84	صناديق الاستثمار		-0.17	-0.32*
	4.01	كبار المستثمرين			-0.15
	4.16	الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي			

* تشير الى فرق متوسطات دالة احصائيا

يبين الجدول رقم (25) نتائج اختبار Shafee للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في بنود الافصاح بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار وباستعراض قيم فروق المتوسطات يتبين ان الفروق كانت بين كل من الوساطة و صناديق الاستثمار في بنود الافصاح في جميع بنود الافصاح بحيث ان الدلالة كانت لصالح الوساطة كذلك كانت الفروق بين الوساطة والمستثمرين في جميع بنود الافصاح بحيث ان الدلالة كانت لصالح الوساطة, كما ظهرت فروق في كل من بنود الايضاحات والملاحظات وبنود الإفصاح ككل بين صناديق الاستثمار والضمان بحيث ان الدلالة كانت لصالح الضمان.

وبناءاً على هذه النتائج يتبين أن شركات ومكاتب الوساطة تتمتع بخبرة عالية في مجالات الاستثمار ولديها القدرة على تقييم الافصاحات في القوائم المالية بشكل جيد .

كما أن الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي تتمتع بمهارة عالية وتقييم جيد إلى أهمية بنود الإفصاح في القوائم المالية بالنسبة إلى الصناديق الاستثمارية.

الفصل السادس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

مقدمة :

يحتوي هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء التحليل الإحصائي, وتعليقاً على تلك النتائج والاستنتاجات و البحوث المقترحة.

6-1 النتائج:

توصل الباحث نتيجة للتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات الى النتائج التالية:

1- تعتبر بنود الافصاح المتعلقة بالمركز المالي مهمة جداً في قرارات الاستثمار وأكثرها أهمية حجم النقدية وحجم راس المال العامل ومقدار الاحتياطيات والارباح المحتجزة وحجم الاصول الثابتة. وحصل بند حجم الإيرادات غير المقبوضة وبند الشهرة والعلامة التجارية على تقيم اقل من جميع البنود في المركز المالي .

2- ان بنود الافصاح المتعلقة بقائمة الدخل مهمة جداً بالنسبة إلى المستثمرين وخصوصاً حجم المبيعات, وصافي الربح, والارباح المقترحة توزيعها على المستثمرين, واقلها اهمية الضريبة على الارباح, وحصة الاقلية من صافي الربح

3- ان بنود الافصاح في قائمة الدخل مهمة جداً في اتخاذ القرارات وخصوصاً التدفقات من الانشطة التشغيلية والاستثمارية.

4- تعتبر قائمة التغير في حقوق الملكية مهمة جداً ومن أهم البنود توزيعات الاسهم المجانية والزيادات على راس المال من خلال الاكتتاب الخاص.

5- تراوحت بنود الإفصاح في الملاحظات والايضاحات بين المهم والمهم جداً وكان من اهمها نوع المنشأة وطبيعة عملها وهيكل رأس المال بالإضافة إلى استقرار أرباح الشركة وكيفية توزيع الارباح.

6- هنالك اختلاف في الاهمية النسبية لبنود الافصاح في القوائم المالية بالنسبة الى متخذي قرارات الاستثمار.

6-2 الاستنتاجات :

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واستخلاص النتائج خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات اهمها

1- بناءً على تقييم الاهمية النسبية من قبل جميع فئات المستثمرين لقائمة المركز المالي التي كان تركيزهم على حجم السيولة ورأس المال العامل وحجم الاصول الثابته ومقدار الاحتياطات والارباح المحتجزه استنتج الباحث ان هذه العوامل تعتبر اساساً لقياس الاداء التشغيلي للشركة واستقرارها ومقدرتها على توليدالارباح وثباتها. كما ان المستثمرين لا يولون الكثير من الاهتمام لحجم الايرادات غير المقبوضة والشهرة والعلامة التجارية وذلك لان القليل من الشركات لديها شهرة او علامة تجارية واضحة اويمكن تقييمها.

2- ان تقييم المستثمر لبنود الافصاح في قائمة الدخل تركز على المبيعات وصافي الربح والارباح الموزعة وذلك لان هدف كل مستثمر تحقيق اكبر عائد ممكن. وان عدم الاهتمام بالضريبة على الارباح قد يعزى لان هذة الضريبة ثابتة حسب القانون. ويفسر عدم اهتمام المستثمرين بحصة الاقلية في الارباح لان حجم حصة الاقلية في الشركات الاردنية قليل جداً.

3- جاء اهتمام المستثمرين بالانشطة التشغيلية والاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية وذلك لان الانشطة التشغيلية هي التي تعبر عن قوة الشركات المستثمر بها والانشطة الاستثمارية هي التي تعتمد على الاصول المولدة للارباح بينما الانشطة التمويلية هي التي تهم المقرضين بالنسبة الى الشركات.

4- ان اهتمام المستثمر في قائمة التغير في حقوق الملكية تركز على توزيع الاسهم المجانية والزيادات على راس المال من خلال الإكتتاب الخاص وذلك لان ذلك يوفر له ارباح اضافية من خلال حقوق الإكتتاب والارباح المستقبلية في حالة توزيع الاسهم المجانية.

5- ان اهتمام المستثمر في بنود الايضاحات والملاحظات إعتمد على طبيعة عمل الشركة ومنتجاتها وتركيبة راس المال وإستقرار ارباح الشركة وكيفية توزيع الارباح لان هذه العناصر هي التي تحدد تنبؤات المستثمر ومدة الاحتفاض في هذه الاسهم بالاضافه الى ثقة المستثمر بالقرار والشركة بناءاً على هذه الامور .

6- من خلال اجابات المستثمرين على اسئلة الدراسة تبين ان نوعية المستثمرين في الاردن على علم ودراية بالاهمية النسبية لبنود الافصاح ولهم المقدره على تقييم الاهمية النسبية لها حسب احتياجاتهم.

6-3 التوصيات

بالرغم من ان نتائج الدراسة قد كشفت عن الاهمية النسبية للبنود المفصح عنها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمرين الافراد او المؤسسيين الا انة وبقصد تحسين مستوى الاداء ورفع الكفاءة في الافصاح عن البنود التي تهم المستثمر في اتخاذ قراره نوصي بما يلي:

- ضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار بناءً على اساليب علمية وتحليل مالي معتمد على البيانات المالية بالاضافة الى تحليل للامور غير المالية.
- تشجيع الصناديق الاستثمارية والعمل على انتشارها من خلال وضع الأسس التي تنظم عملها بشكل مفصل وواضح حيث ان الصناديق الاستثمارية عددها قليل والتشريعات القانونية للاستثمار بها غير واضحة.

- اجراء التعديلات اللازمة على تعليمات الافصاح بحيث تتناسب مع التطور التكنولوجي, والعمل على تفعيل الافصاح الفوري من اجل سرعة وصول المعلومة من المصدر الى المستثمر بالشكل الصحيح والموثوق ووضع التشريعات التي تضمن صحة وتاكيد الافصاحات.حيث يعتبر الكثير من المستثمرين ان المعلومة تصل متأخرة احياناً.

6-5 مواضيع بحثية مقترحة

1- اجراء دراسات حول الاهمية النسبية لبنود الافصاح حسب آراء مستخدمين للقوائم المالية من مقرضين وفئات اخرى مستخدمه للقوائم المالية وعمل المقارنات اللازمة فيما بينهم.

2-اجراء دراسات حول الاهمية النسبية لبنود الافصاح وتطبيق الدراسة على المحللين الماليين.

3-اجراء دراسة حول اهمية وتوقيت الافصاح عن المعلومات الجوهرية وهي التي تؤثر فوراً على أسعار الأسهم في السوق المالي .

المراجع

- المراجع العربية

- المراجع الاجنبية

المراجع العربية

أولاً : الكتب :

* **ابو نصار**, محمد.حميدات, جمعة. 2008 . معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية, الجوانب النظرية والعلمية, دار وائل للنشر, الاردن.
* **الزبيدي**, حمزة. 2004. الاستثمار في الأوراق المالية. الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
* **الشيرازي**, عباس. 1990م. مبدأ الافصاح الشامل للقوائم المالية,نظرية المحاسبة, الطبعة الاولى, مطبعة ذات السلاسل, الكويت.
* **الشيرازي**, عباس مهدي. 1998, نظرية المحاسبة, مطبعة ذات السلاسل, الكويت.
* **النجار**, نبيل. 2007م. الاحصاء في التربية والعلوم الانسانية مع تطبيقات برمجية spss, دار الحامد للنشر والتوزيع عمان, الاردن.
* **جمعية** المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2008, المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية. ترجمة: مجموعة ابو غزالة, عمان ,الاردن.
* **كيسو**, دونالد وجيري ويجانت, 2005, المحاسبة المتوسطة. ترجمة : حجاج, احمد. دار المريخ للنشر, الرياض, السعودية.

ثانياً : **الابحاث والدوريات والرسائل الجامعية والقوانين :**

* **ابو نصار**, محمد. والذنيبات, علي .2005م. اهمية تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية. مجلة دراسات- الجامعة الاردنية. 32(1) : 115-140.
* **احمد**, عبد الناصر.2008م. الاهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, عمان, الاردن.

* **الجيوسي**, محمود. غرايبة, فوزي. 1990م. بعنوان مدى ملائمة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن لقرار الستثمار المالي.مجلة دراسات,1, 143-160
* **الخريسات**, راكيل. 2005م. الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان,رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة العربية للدراسات العليا, عمان, الاردن.
* **الراشد**, وائل. 1999. اهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الاوراق المالية.المجلة العربية للمحاسبة. 1(3):27-64
* **السحيباني**, محمد. 2007م. المضاربة في الاسواق المالية:دراسة حالة السوق السعودية.مركز اسبار للبحوث والدراسات.
* **الطراونة**, تحسين. معايطة, سلمان.1997م. قدرة متخذي القرارات من الاستفادة من البيانات المالية:دراسة ميدانية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات,4 (12):36-43
* **المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**. المبادى الاساسية للتدقيق, جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الاردن. 2001.
* **الملحم**,عدنان بن عبدالله,معوقات أسباب عدم الالتزام الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية,دراسة ميدانية, الاحساء, السعودية.
* **الوابل** ,وابل. 1996م. بعنوان " المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية مقارنه بالقياس إلى أرباح الاستحقاق.المجلة العربية للمحاسبة, 1: 42-50
* **بصول**، ربا.2002م. قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, اربد ,الأردن.
* **جرن**, بسام. 2003م. اهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة ,الجامعة العربية للدراسات العليا,عمان, الاردن.
* **حميدات**, جمعه. 2004م. مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية. اطروحة دكتوراة غيرمنشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا, عمان, الاردن.
* **خشارمه**,حسين. 2003م. مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة,مجلة جامعة النجاح للأبحاث,نابلس,فلسطين.

* **زيود**, لطيف. قطيم, حسان. مكية, نغم. 2007م. دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار.مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, 29 (1):171-188.

* شموط, مروان مصطفى,2007م. العوامل المحددة لقرارات المستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي, عمان, الأردن.

عبد الله, خالد امين.1995م. الافصاح ودورة في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربي,مجلة المحاسب القانوني العربي, المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, (92): 38, عمان, الاردن.

مركز البحوث والدراسات, 2005. استكشاف مدى كفاءة الاسواق المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني,:7-13

* **عثامنه**, محمد. 2005م. الاهمية النسبيه لبنود الافصاح المحاسبي في قرارات الاقراض المصرفي. رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعة عمان العربية, الاردن.

* **غرايبة**, فوزي. النبر, رندة. 1987م. مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. مجلة دراسات الجامعة الأردنية 14(8)

* **مطر**, محمد,2001م. اهمية ومتطلبات الافصاح عن القوائم المالية المنشورة. مجلة المدقق,(47):67-83. عمان,الاردن.

* **مطر**, محمد. 1988م. الاهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الاقراض. مجلة دراسات, الجامعةالاردنية, الاردن. 15(2) : 15-65.

* قانون الاوراق المالية(رقم 76 لسنة 2002) على شبكة الانترنت 2010/3/15

.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new2004.asp

* قانون الشركات الاردني (رقم22 لسنة_1997) وتعديلاتة على شبكة الانترنت

www.ccd.gov.jo_frame.php?legislation&sl_5140/15/3/2010

* تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية لسنة 2004

http://web.jsc.gov.jo/jscdwis/disclosures.aspx

المراجع الاجنبية

* **American Accounting Association.**1990 , A statement of Basic Accounting

* **Ashola**, A. 2008. Optimising Investment Decision Through Informative Accounting Reporting. European Journal of Social Sciences. 7, (3)
* **Bernstein** , A. 2001. The Concept of Materiality. *Accounting Review*, January, 42, (1), 86-95.
* **Roberts,** C., Weetman, P. Gordon, p. 2002. International Financial Accounting : A comparative Approach. Prentice Hall, London.
* **Bushee**, B. Noe, Ch. Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors and Stock Return Volatility .Journal of Accounting Research, 38:171-2000
* **Financial Accounting Standard Board** (FASB), 1990. Statement of Financial Accounting Concepts No 1"Opjectives of Financial Reporting by Business Enterprises"
* **Firth, M. 1979.** The Disclosure of information By companies. *The International Journal Of Management science* **7(2):129-135**
* **Gray**, J. 1988. Towards a Theory of Culture Influence on the Development of Accounting System Internationally. *Abacus*, 24 :1-15
* **Hendriksen,** M.1992. Accounting Theory"5th Edition, Irwin, McGraw-Hill.
* **Heitzman,** S.Wasley,C . Zimmerman,J. 2010. The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions. *Journal of Accounting and Economics*.49:109-
Hossain, Mohammed, 2008**,** The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The case of India Qatar University, Qatar.
* **Jumah**, A. 2009. The Implication of Materality Concept on Accounting ·actices and Decision Making. *Inter Metro Business Journal* 5(1): 22-34
* **ICAEW**,1997,The interpretation of Materiality in Financial Reporting.p98
* **Intermediate Accounting**, Eleventh Edition, John Wiley and Sons, Inc.
* **Kieso**, D.E; Weygand, J.J; Warfield, T.D. 2007 Intermediate Accounting, 12th Ed . New Jersey: Wiley.
* **Kiso** D .Weygandt J.Warfield D .Accounting Principle. John Wiley&Sons 6th edition.2002
* **Meek, K. ,Roberts**, B, and Gray, S.1995. Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by U.S., U.K and Continental European Multinational Corporations. *Journal of International Business Studies*.4:22-27
* **Mohammed**, H. 2008. The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies. *European Journal of Scientific Research.* 32(4):659-680
* **Myburgh**, j. The in formativeness of Voluntary Disclosure in the annual reports of listed industrial companies in south Africa, 2001.

* **Pattillo**, W.Siebel, D. 1976. Materiality in financial reporting. *The CPA Journal*, 46:70- 76.
* **Price**, R. & Wallace, A. 2001. Probability and Materiality. *The CPA Journal*, 6:18-24.
* **Radebaugh**, H. Gray, S. 2002. International Accounting and Multinational Enterprises, Fifth Edition, John Wiley and Sons, Inc.
* **Rapport**, D.1964. Materiality, *The Journal of Accountancy*,:25-48
* **Roberts**, W. 2002. international Financial Accounting: comparative Approach. Prentice Hall.

Sekaran, Uma, 2003, Business Research Methods, Softcover, Wiley & Sons Canada.

* **U.S. Securities and Exchange Commission** (1999). "SEC Staff Accounting Bulletin: No. 99 – Materiality. http://www.sec.gov/rules/acctrps/sab99.htm
* **Watts R. L., Zimmerman** J L., 1986, "Positive accounting theory" Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
* **Institute of chartered Accounts of England and Wales, ICAEW, 1997, The** interpretation of Materiality in Financial Reporting, pp 98.

الملاحق

1. الاستبانة

2. اسماء محكمي الاستبانة من اعضاء هيئة التدريس والمستثمرين

3. قانون الشركات الاردني

4. قانون الاوراق المالية لسنة 2002

5. تعليمات الإفصاح لسنة 2004

أسماء مكاتب الوساطة التي تم توزيع الاستبانة عليها

ملحق (1) إستبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

الاهمية النسبية لبنود الافصاح في اتخاذ قرارت الاستثمار

استبانة الدراسة الموجهة الى المستثمرين

السادة : متخذي قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة المحترمين ....

تحية طيبة وبعد,,,

يسرني ان اقدم لكم هذه الاستبانة المتعلقة بالاهمية النسبية لبنود الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار, باشراف الدكتور أحمد العمري, وقد تم تصميم الاستبانة كجزء من متطلبات الدراسة.

ان مشاركتكم في تقديم المعلومات الكافية المطلوبة بموضوعية وحياد سيؤدي الى مساعدة الباحث على تحقيق اهداف الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات تتمتع بمستوى مرتفع من المصداقية.

لذا نرجو من حضراتكم الاجابة عن اسئلة الاستبانة مع التأكيد على أن جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لاغراض البحث العلمي ,آملين تعاونكم بالاجابة عن الاسئلة الواردة في الاستبانة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,,

الباحث

عبد الكريم النقرش

المعلومات العامة :

يرجى التكرم بالاجابة عن الاسئلة التالية :

1. اسم الجهة التي تعمل بها :..............................

2. المسمى الوظيفي :..

3. عدد سنوات الخبرة :

أ- 3 سنوات فأقل ب- 4- 6 سنوات

جـ- 7 - 10 سنوات د- اكثر من 10 سنوات

4. العمر :

أ- أقل من 25 سنة ب- 25 - 30 سنة

جـ- 31 - 40 سنة د- 41 - 50 سنة

هـ- 51 سنة فأكثر

5. التخصص العلمي :

أ- محاسبة ب- ادارة أعمال

جـ- علوم مالية ومصرفية د- اخرى,اذكرها............

6. المؤهل العلمي :

أ- اقل من ثانوية عامة ب- ثانوية عامة جـ- كلية مجتمع متوسطة

د- بكالوريوس هـ- ماجستير و- دكتوراه

ز- أخرى, اذكرها

....

7. هل تقوم باستشارة خبير مالي أو محلل مالي قبل اتخاذ قرار الاستثمار:

أ- دائماً　　　　ب- غالباً　　　　جـ- أحياناً

د- نادراً　　　　هـ- أبداً

8.يرجى بيان الأهمية النسبية لمصادر المعلومات التالية في اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك بوضع اشارة (√) في المكان الذي يعبر عن رأيك : (يمكن اختيار أكثر من مصدر)

1. تقرير مالي سنوي . (　)
2. النشرات التي تصدرها البورصة وهيئة الاوراق المالية. (　)
3. مراكز التحليل المتخصصة. (　)
4. الصحف والمجلات. (　)
5. الاشاعات. (　)
6. مكاتب التدقيق. (　)
7. أخرى , اذكرها

9- ما هو عدد قرارات الاستثمار التي ستقوم باتخاذها خلال شهر تقريبا ؟

أ. مرة　　ب. مرتين　　ج. ثلاثة مرات　　د. أكثر من ثلاث مرات

يرجى تحديد أهمية البنود الآتية والمتعلقة بالافصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره على قرارك بالاستثمار في الشركة المنوي الاستثمار بها , وذلك بوضع (X) في العمود الذي يحدد اهمية البند.

أولاً : قائمة المركز المالي :

البند	مهم جداً	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1. حجم راس المال في الشركة .					
2. حجم احتياطيات راس المال.					
3. حجم الارباح المحتجزة					
4. حجم النقدية.					
5. حجم الاصول الثابتة.					
6. حجم الاصول الاخرى (شهرة,علامات تجارية , براءات اختراع...)					
7. حجم المدفوعات المقدمة والايرادات المستحقة غير المقبوضة.					
8. حجم المخصصات التي تم أخذها.					
9. حجم القروض من البنوك والمؤسسات المالية.					
10. حجم الاستثمارات المالية (اسهم و سندات).					

11. نوعية الأداة المالية المراد الاستثمار بها.					
12. حجم رأس المال العامل.					
13. الموجودات طويلة الاجل ومخصصاتها.					
14. الذمم المالية ومخصصاتها.					
النسب المالية :					
15. نسبة السيولة والسيولة السريعة ومعدل دوران المخزون.					
16. نسبة الديون الى حقوق الملكية.					
17. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الاصول.					
18. نسبة حقوق الملكية الى الاصول الثابتة.					
19.معدل نسبة تغطية الفوائد.					
20. نسبة ديون الشركات التابعة الى الشركة الام.					

ثانياً: قائمة الدخل :

البند	مهم جداً	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1. حجم المبيعات السنوية الصافية .					
2. حجم المشتريات الصافية.					
3. مخزون آخر المدة.					
4. مقدار مجمل الربح.					
5. الضريبة المدفوعة على الأرباح					
6. اجمالي المصاريف السنوية التشغيلية.					
7. مكافآت اعضاء مجلس ادارة الشركة.					
8. المصاريف المتأتية من القروض المقترضة من قبل الشركة.					
9. المكاسب غير التشغيلية المتأتية من بيع الاصول الثابتة.					
10. حجم الفوائد غير التشغيلية المتأتية من فوائد ودائع الشركة لدى البنوك.					
11. صافي الربح التشغيلي.					
12. صافي الربح السنوي.					

13. توزيعات السهم العادي.					
14. الارباح المقترح توزيعها على المساهمين.					
15. حصة الاقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة.					
النسب المالية :					
16. معدل نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات					
17. نسبة صافي الربح الى المبيعات.					
18. نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات.					
19. نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات.					
20. نسبة مصارف التشغيل الى صافي المبيعات.					
21.نسبة المصاريف الادارية الى صافي المبيعات.					
22. نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات.					
23. نسبة صافي الربح الى الاصول الثابتة.					
24. نسبة العائد على الاصول.					
25. نسبة العائد على راس المال.					

					26. عائد السهم العادي عند اتخاذ قرار الاستثمار.
					27. نسبة توزيعات الارباح.
					28. نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم.
					29. معدل دوران المخزون وفترة التخزين.
					30. معدل دوران الذمم المدينة.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية :

غير مهم	قليل الاهمية	متوسط الاهمية	مهم	مهم جداً	البند
					1. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
					2. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
					3. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
					4. صافي الزيادة أو النقص في النقدية.
					5. النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة.

6. نوع تقرير مدقق الحسابات فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية.					
7. حصة الشركة من ارباح الشركات التابعة.					
8. حصة الشركة من ارباح المشاريع المشتركة.					
9. حصة ارباح الاقلية في ارباح الشركات.					
10. العائد على الاستثمار وخدمة الدين.					
11. مقدار الضريبة المدفوع على الارباح.					
12. الارباح المحققة الناتجة عن بيع الاوراق المالية.					
13. الارباح غير المحققة الناتجة عن اعادة التقييم.					
14. حجم المخصصات والاستهلاكات التي تم اعادة عكسها في قائمة التدفقات النقدية.					

رابعا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

البند	مهم جداً	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1.ارباح وحقوق الاقليه.					
2. الحصص غير المسيطر عليها .					
3. معرفة توزيعات الاسهم المجانية على المساهمين .					
4. الاسهم المجانية الممنوحه للموظفين .					
5. الارباح المحتجزة والمدورة.					
6. زيادات راس المال عن طريق الاكتتاب الخاص وقيمته.					
7. اطفاء الخسائر من الاحتياطيات و/أو علاوة الاصدار.					

خامساً: الإيضاحات والملاحظات :

البند	مهم جداً	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1.الافصاح عن نوع المنشاة وطبيعة عملها.					
2. الافصاح عن اسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية.					
3. الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية مع ذكر اسباب التغيير.					
4.الافصاح عن مخصصات الاستهلاك للاصول الثابتة وطريقة احتسابها.					
5. الإفصاح عن تغير طرق احتساب الإهتلاك وأسباب ذلك, وأثرها على القوائم المالية.					
6. الافصاح عن المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.					
7. الافصاح عن سياسات التقييم بالكلفة التاريخية, القيمة العادلة او الاستبدالية او القيمة القابلة للتحقق.					
8. الافصاح عن العمليات غير المتكررة والتي لها اثر مادي على ارباح الشركة.					

9. الافصاح عن اي خسائر مادية مفاجئة اثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الاسباب ووقت الحدوث.					
10. الافصاح عن سياسة الاعتراف بالايراد (واقعة البيع ام واقعة الانتاج).					
11. قرارات مجلس الادارة التي قد تؤثر على اسعار الاوراق المالية المصدرة من الشركة والمتعلقة باصدار أوراق مالية جديدة.					
12. الافصاح عن التغيرات في غايات الشركة او الشروع في الاندماج او توزيع الارباح.					
13. افصاح الشركة عن توقفها عن العمل واسباب ذلك.					
14 الافصاح عن مخالفة الفرضيات والمبادئ المحاسبية.					
15. الافصاح عن القيود على النقدية.					
16. الافصاح عن التغيرات الهامة التي تطرأ على موجودات الشركة وهيكل راس المال والتغيرات في ملكية اسهم الشركة و مقتنياتها.					
17. الافصاح عن الاوراق المالية و قيمها السوقية وخصمها لدى البنوك.					

18. الافصاح عن المخزون من حيث طرق تسعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف و عمره و التقادم.					
19. الافصاح عن العقود مع الموردين والتزاماتهم معهم.					
20. الافصاح عن التبرعات والمنح التي تقوم بها الشركة للمجتمع المحلي.					
21.الافصاح عن المكافات والمنح التي يتمتع بها اعضاء مجلس الادارة و الادارة التنفيذية.					
22. افصاح الشركة عن اعمالها خلال السنة والخطة المستقبلية لسنة قادمة.					
23. الافصاح عن مدى استقرار ارباح الشركة وكيفية توزيعها.					
24. الافصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.					
25. الافصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل.					
26. الافصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.					
27.الافصاح عن الاستثمارات في الشركات الاخرى ومدى العلاقة والارتباطات مع تلك الشركات.					

					28. الافصاح عن مقدار اتعاب التدقيق للشركة واية اتعاب اخرى.
					29. الافصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة واعداد الموظفين وبرامج التديب لهم.
					30. الافصاح عن التغيرات في الادارة.
					31. الافصاح عن طرق احتساب الضريبة.

مشكلة الدراسة :

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

1- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي في قرارات الاستثمار؟

2- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل في قرارات الاستثمار؟

3- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في قرارات الاستثمار؟

4- ما مدى الاهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ؟

5- ما مدى الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في ايضاحات البيانات المالية في قرارات الاستثمار؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة المركز المالي من وجهة نظرمتخذي قرارالاستثمار.

2- بيان الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة الدخل من وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار.

3- بيان الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار.

4- بيان الاهمية النسبية لبنود الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار.

5- بيان الاهمية النسبية لبنود الافصاح في ايضاحات البيانات المالية من وجهة نظر متخذي قرار الاستثمار.

ملحق رقم (2) قائمة اسماء محكمي الاستبانة من الجامعات الاردنية والمستثمرين

	الدكتور احمد العمري	جامعة اليرموك
	الدكتور ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
	الدكتور محمود قاقيش الأستاذ	جامعة اليرموك
	الدكتوره عبير خوري	جامعة اليرموك
	الكتور غسان مطارنة	جامعة ال البيت
	الدكتور عوده بني احمد	جامعة ال البيت
	زاهي قموه	مدير عام /شركة ابداع للأستثمارات المالية
	اسامه نمر عطيه	مدير تنفيذي/شركة اجياد للاوراق المالية
	مهند قباجا	مدير عام/شركة اجياد للاوراق المالية
	شاكر الكيلاني	مدير تنفيذي/شركة الصفوة للاستثمارات المالية
	علي طه	مدير مالي/شركة اجياد
	سامر وليد شعبان	مدير وساطة/شركة ابداع

ملحق رقم(3) قانون الشركات الاردني رقم 22 لسنة 2007

المادة 140

أ . يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

1. الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الارباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

2. التقرير السنوي لمجلس الادارة عن اعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

ب. يزود مجلس الادارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة لمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً.

المادة 141

على مجلس الادارة للشركة المساهمة العامة ان ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

المادة 142

يعد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة تقريرا كل ستة اشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وحساب الارباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوما من انتهاء المدة .

المادة 143

أ . يضع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة ايام على الاقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:

1. جميع المبالغ التي حصل عليها كل من الرئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة خلال السنة المالية من اجور واتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.

2. المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.

3. المبالغ التي دفعت لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

4. التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

5. بيان باسماء اعضاء مجلس الادارة وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويته .

ب. يعتبر كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

المادة 144

أ . يوجه مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الدعوة الى كل مساهم فيها لحضور اجتماع الهيئة العامة ترسل بالبريد العادي قبل اربعة عشر يوماً على الاقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام.

ب. يرفق بالدعوة جدول اعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس ادارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الايضاحية.

المادة 145

يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعلن عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الاقل، وذلك قبل مدة لا تزيد على اربعة عشر يوماً من ذلك الموعد، وان يعلن المجلس عن ذلك لمرة واحدة في احدى وسائل الاعلام الصوتية او المرئية قبل ثلاثة ايام على الاكثر من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة.

ملحق رقم (4) قانون الاوراق المالية لسنة 2002

المادة (43)

أ- على كل مصدر ان يقدم الى الهيئة، ووفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس، التقارير الدورية المبينة ادناه وان يقوم بنشرها:

1. تقرير سنوي، يتضمن البيانات المالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوما من تاريخ انتهاء سنته المالية.
2. تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء نصف سنته المالية.
3. تقرير عن نتائج اعماله الاولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني باجراء عملية المراجعة الاولية لها، وذلك خلال خمسة واربعين يوما من انتهاء سنته المالية حدا اعلى. 4. تقرير يتعلق بانتخاب مجلس الادارة او هيئة المديرين واي تغيير في تشكيلة او هوية اعضاء أي منهما.

ب- للمجلس تنظيم شكل ومحتوى التقارير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان يحدد فيها الاشخاص الذين يتعين عليهم التوقيع عليها مع الاخذ بعين الاعتبار امكانية اعتماد التقارير المقدمة بصورة الكترونية.

ج- يجوز نشر التقارير المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في صحيفة يومية محلية او بواسطة وسائل البريد الخطي او الالكتروني لعنوان كل من حملة الاوراق المالية او بواسطة أي وسيلة اخرى تعتمدها الهيئة وفق احكام التعليمات التي يصدرها المجلس.

د- على كل مصدر اصدار بيان علني بأي معلومة جوهرية فور علمه بها وتزويد الهيئة بها.

المادة (44)

تحدد التعليمات التي يصدرها المجلس الاشخاص الذين يتوجب عليهم اعلام الهيئة عما يملكونه او يقع تحت تصرفهم من الاوراق المالية من أي اصدارات لحسابهم الشخصي او لحسابات تحت تصرفهم.

المادة (45)

أ- لا يجوز لاي شخص طلب شراء اوراق مالية او مبادلتها بهدف تملك ما يزيد على (40%) من الاوراق المالية المصدرة من مصدر عام الا عن طريق عرض تملك عام وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس.

ب- يعتبر عرض التملك العام لشراء او مبادلة أي اوراق مالية عرضا لجميع مالكي هذه الاوراق.

ج- على الشخص الذي قدم عرض التملك العام ان يدفع الى أي من الراغبين في بيع الاوراق المالية التي يملكونها، محل العرض، مبلغا مساويا لاعلى سعر دفعه الى أي من بائعي هذه الاوراق المالية دون تمييز.

د- اذا كان عدد الاوراق المالية المعروضة للبيع او المبادلة في عرض التملك العام اكثر من عدد الاوراق المالية المطلوب شراؤها او مبادلتها، فيكون الشراء او المبادلة من المالكين الراغبين في البيع او المبادلة كل بنسبة عدد الاوراق المالية المطلوب شراؤها او مبادلتها مقارنة مع مجمل عدد الاوراق المالية المعروضة للبيع او المبادلة.

المادة (46)

أ- على مجلس ادارة المصدر تشكيل لجنة تسمى (لجنة تدقيق) تتألف من ثلاثة من اعضائه غير التنفيذيين واعلام الهيئة بهذا التشكيل وباي تغيير يطرأ عليه.

ب- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس مهام لجنة التدقيق وصلاحياتها ومدة عملها.

ملحق رقم (5) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004:

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

المادة (1):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة 2004 ويعمل بها اعتباراً من 2004/3/1.

المادة (2):

مع مراعاة المعاني المخصصة للتعاريف الواردة في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، يكون للكلمات والعبارات الواردة فـي هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الهيئة	: هيئة الأوراق المالية
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الرئيس	: رئيس المجلس
السـوق/ السـوق المالي	: بورصة عمان أو أي سوق لتداول الأوراق المالية مرخص من الهيئة وفقاً لأحكام هـذا القانون
الشخص	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري
المصدر	: الشخص الاعتباري الذي يصدر أوراقاً مالية أو يعلن عن رغبته في إصدارها.
السيطرة	: القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخـر و قراراته.
الحليف	: الشخص الذي يسيطر على شخص آخر أو هو مسيطر عليه من الشخص الآخر أو الذي يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من قبل شخص واحد.
المعلومة الجوهرية	: أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الاحتفاظ بها أو بيعها أو التصرف بها.
المعلومات الداخلية	: المعلومات غير المعلن عنها المتعلقة بمصدر أو أكثر، أو بورقة مالية أو أكثر، والتي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الإعلان عنها، ولا يشمل ذلـك الاسـتنتاجات المبنية على الدراسات والبحوث والتحاليل الاقتصادية المالية.

البيان العلني : الإعلان مدفوع الأجر أو الإدلاء بتصريح ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.

الشخص المطلع : الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته.

الشركة الأم : الشركة التي تسيطر على شركة أو شركات أخرى (تدعى الشركات التابعة) عن طريق تملك أكثر من نصف رأسمالها و/أو أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس إدارتها، ويشمل ذلك الشركة القابضة.

الشركة التابعة : الشركة التي تخضع لسيطرة شركة أم.

الشركة الشقيقة : تعتبر الشركة شقيقة لشركة أخرى عندما تكون هاتان الشركتان مملوكتين أو تابعتين لشركة أم.

حقوق الأقلية : هي ذلك الجزء الظاهر في البيانات المالية المجمعة من صافي نتائج أعمال وصافي موجودات شركة تابعة والعائد إلى الأسهم التي لا تمتلكها الشركة الأم بصورة مباشرة عن طريق شركات تابعة لها.

الأقرباء : الزوج، الزوجة والأولاد القصر.

المادة (3):

أ – على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مدقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها.

ب- يجب أن تتضمن النتائج الأولية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي:

1. صافي الإيرادات .
2. صافي الربح المتوقع قبل الضريبة .

3. مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة

4. حقوق الأقلية في الأرباح

5. صافـــي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية.

6. أرقام مقارنة للبنود من (1-5) أعلاه مع السنة المالية السابقة

7. خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية.

المادة (4):

علـــى مجلـــس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء سنتها المالية ، والذي يجب أن يتضمن ما يلي :

أ – كلمة رئيس مجلس الإدارة . ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

1. وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافـــية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفـــين فـــي كل منها.

2. وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها .

3. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفـــيذية ونبذة تعريفـــية عن كل منهم

4. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فاكثر مقارنة مع السنة السابقة.

5. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن

6. درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) فـــي حال كون ذلك يشكل (10%) فاكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

7. وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك ، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

8. وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.

9. الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة .

10. وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.

11. الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

12. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.

14. تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

15. التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

16. مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفـيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة

18. -المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفـيذية خلال السنة المالية بما فـي ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .

19. بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف فـي الشركة أو أقاربهم .

21. مساهمة الشركة فـي حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي

ج – البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي :

1. الميزانية العامة .
2. حساب الأرباح والخسائر .
3. قائمة التدفق النقدي .
4. بيان التغيرات فـي حقوق المساهمين .

5. الإيضاحات حول البيانات المالية

د – تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بان إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات .

هـــ–

1. إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
2. إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة .
3. إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

المادة (5):

على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافـية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية .

المادة (6):

أ – على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

ب– يجب أن يتضمن التقرير المشار اليه فـــي الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي:

1. الميزانية العامة .
2. حساب الأرباح والخسائر.
3. بيان التغيرات فـــي حقوق المساهمين .
4. قائمة التدفق النقدي .
5. الإيضاحات الضرورية.
6. تقرير مدقق حسابات الشركة والذي يتضمن انه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وذلك وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات.
7. ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

المادة (7):

على الشركة المصدرة التي تقوم بتغيير سنتها المالية, إعداد البيانات المالية المبينة أدناه والتي تغطي الفترة الانتقالية التي تمتد من نهاية السنة المالية السابقة وبداية السنة المالية الجديدة ، ونشرها وتزويد الهيئة بها وذلك خلال فترة لا تتجاوز (45) يوماً من نهاية الفترة الانتقالية ، على أن تكون هذه البيانات المالية مدققة من مدققي حسابات الشركة :

أ – الميزانية العامة .

ب– حساب الأرباح والخسائر خلال الفترة الانتقالية.

ج– قائمة التدفق النقدي.

د – بيان التغيرات فـــي حقوق المساهمين.

هـــ– الإيضاحات حول البيانات المالية.

و – تقرير مدققي الحسابات للفترة الانتقالية.

المادة (8):

على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة و إصدار بيان علني فوراً عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

أ – التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي :

1. موجودات الشركة.
2. الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.
3. هيكل رأس المال .
4. التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.
5. منتجات الشركة .

6. التغيرات فـــي ملكية اسهم الشركة التي تحدث تغييراً فـــي السيطرة عليها .

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة و مركزها المالي.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها اثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

هـ- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما فـــي ذلك القرارات المتعلقة بما يلي :

1. إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
2. التغيرات فـــي الاستثمارات الرأسمالية أو فـــي غايات الشركة وأسواقها .
3. الشروع فـــي الاندماج .
4. توزيع الأرباح.
5. شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
6. التصفـــية الاختيارية.

ز - قرارات الهيئة العامة للشركة .

ح- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام و شغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه ، و قرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد فـــي المجلس و تعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته .

ك- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ل- الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي .

المادة (9):

أ) على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بتقرير مفصل عن أي معلومة جوهرية مع نسخة عن البيان العلني, وذلك خلال أسبوع من حدوثها.

ب) إذا نشر في إحدى وسائل الإعلام أي خبر يتعلق بمعلومة جوهرية تخص الشركة المصدرة، فعلى تلك الشركة إصدار بيان علني فوراً يؤكد أو ينفي أو يصحح ذلك الخبر وتزويد الهيئة بنسخة من ذلك البيان.

المادة (10):

على كل معتمد ممارس لأعمال الوساطة المالية في أي شركة خدمات مالية تزويد الهيئة بتقارير شهرية حول تعامله وأقربائه بالأوراق المالية بيعاً وشراءً وذلك خلال سبعة أيام من نهاية الشهر الذي تم التعامل فيه.

المادة (11):

على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفـيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك .

المادة (12):

على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو و أقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال ، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير .

المادة (13):

على أي شخص يتملك أو يقع تحت تصرفه 5% أو اكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك. وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة 10%.

المادة (14):

تعتمد معاييـــر المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

المادة (15):

أ – على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفـيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب– يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج– تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. د – تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة و عدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
2. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
4. متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

5. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أ- أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب- أي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

6. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

7. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

8. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

9. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة

10. أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

هـ - للجنة التدقيق الصلاحيات التالية:

1. طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

2. طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

3. طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.

4. طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.

5. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

6. ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

المادة (16):

تُعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

المادة (17):

يشترط في مدقق حسابات أي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ما يلي:

أ - أن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول .

ب- أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ج- أن يكون مصنفاً بالفئة (أ) وفقاً لنظام تصنيف المدققين المعمول به.

د - أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

هـ- أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو اكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة.

المادة (18):

مع مراعاة أحكام قانون الشركات يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة الأمور التالية:

أ – تاريخ التقرير .

ب- اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصته وفئة تصنيفه وعنوانه .

ج- البيانات المالية التي يشملها التقرير.

د – إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية .

هـ- رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بأن هذه البيانات قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المادة (19):

مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به ، إذا تحفظ مدقق حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية ، فعليه أن يبين أسباب ذلك بوضوح وان يبين أي آثار لهذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات المشار إليه في هذه المادة، خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير.

المادة (20):

إذا تم انتخاب مدقق حسابات جديد للشركة ، أو تم تغييره خلال السنة ، أو شغر مكانه لأي سبب فعلى الشركة وخلال أسبوعين من تاريخ حدوث ذلك إعلام هيئة الأوراق المالية بذلك بكتاب خطي متضمناً ما يلي :

أ - بيان فيما إذا اعتذر المدقق عن القيام بمهمته وسبب ذلك.

ب- بيان فيما إذا كان هناك خلاف بين المدقق ومجلس إدارة الشركة.

ج- بيان فيما إذا تضمن تقرير المدقق تحفظاً على البيانات المالية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين.

المادة (21):

إذا اعتذر مدقق حسابات أي شركة مصدرة عن القيام بتدقيق حساباتها لأي سبب من الأسباب، أو نشأ خلاف بينه وبين إدارة تلك الشركة فعليه إعلام الهيئة خطياً بأسباب اعتذاره أو الخلاف حسب واقع الحال وذلك خلال أسبوعين من حدوث ذلك.

المادة (22):

أ - يقصد بالإعلان لغايات تطبيق هذه التعليمات ، نشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية واحدة على الأقل باللغة العربية.

ب- يقصد بالتصريح لغايات تطبيق هذه التعليمات، الإدلاء ببيان صحفي ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.

ج- تكون مسؤولية الإعلان والتصريح ومضمونهما على رئيس مجلس الإدارة أو أي شخص مكلف أو مفوض من قبله بذلك خطياً.

المادة (23):

أ) يعتبر الأشخاص الذين يشغلون المناصب التالية في الشركة المصدرة مطلعين حكماً وليس حصراً:

1. رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة.
2. أعضاء مجلس الإدارة.
3. المدير العام.
4. المدير المالي.
5. المدقق الداخلي.
6. أقرباء الأطراف المبينة أعلاه.

ب) إذا كان من يشغل أحد هذه المناصب شخصاً اعتبارياً فيعتبر الشخص الطبيعي الممثل له شخصاً مطلعاً

ملحق رقم (6) اسماء شركات الوساطة

شركات الخدمات المالية المرخصة في بورصة عمان

1	الأردن والخليج للاستثمارات المالية	35	تداول للأسهم والخدمات المالية
2	المجموعة الأولى للاستثمار	36	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية
3	الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	37	نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية
4	التعاون العربي للاستثمارات المالية	38	الندوة للخدمات المالية والاستثمار
5	الشروق للوساطة المالية	39	سوسيتيه جنرال-الأردن للوساطة المالية
6	العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	40	شركة تفوق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة

7	التنمية للأوراق المالية	41	الأهلي للوساطة المالية
8	المركز المالي الدولي	42	الموارد للوساطة المالية
9	الفارس للاستثمارات المالية	43	البلاد للأوراق المالية والاستثمار
10	سنابل الخير للاستثمارات المالية	44	النور للاستثمارات المالية
11	مجموعة العربي للاستثمار	45	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية
12	الوميض للخدمات المالية والاستثمار	46	النخبة للخدمات المالية
13	الخبراء للخدمات المالية	47	استثمار للخدمات المالية
14	أجياد للأوراق المالية	48	شركة الاتحاد للوساطة المالية
15	شعاع للتداول والاستثمار	49	بنك الأردن دبي الاسلامي
16	آسيا للوساطة المالية	50	الشركة الوطنية للخدمات المالية
17	المتحدة للاستثمارات المالية	51	الأمل للاستثمارات المالية
18	إبداع للاستثمارات المالية	52	الأوائل الدولية للأوراق المالية
19	الإيمان للاستثمارات المالية	53	أمنية للاستثمارات المالية
20	عمان للاستثمارات والأوراق المالية	54	الياسمين للأوراق المالية
21	الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	55	الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي/الاردن
22	الحكمة للخدمات المالية	56	البيت الكوني للوساطة المالية
23	شركة صاحبات الاعمال للخدمات المالية	57	امكان للخدمات المالية
24	دلتا للاستثمارات المالية	58	عبر الأردن للخدمات المالية
25	مبادلة للاستثمارات المالية	59	أمان للأوراق المالية
26	المحفظة الوطنية للخدمات المالية	60	شركة الاستشارات المالية الدولية
27	العالمية للوساطة والأسواق المالية	61	الأردنية السعودية الاماراتية للاستثمارات المالية
28	بيت الاستثمار للخدمات المالية	62	شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
29	العربية للاستثمارات المالية	63	صكوك للاستثمار والوساطة المالية
30	شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	64	أموال للخدمات والوساطة المالية

31	شركة الأمناء للاستثمار وإدارة المحافظ المالية	65	شيركو للاوراق المالية
32	شركة السلام للاستثمارات المالية	66	سلوان للوساطة المالية
33	السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	67	بيت الأسهم للأوراق المالية
34	الصفوة للاستثمارات المالية		

Abstract

Alngresh, Abdul Al-Karim. The Importance of Disclosure Items in Making Investment Decisions." A Masters of Accounting Thesis, Department of Accounting, Yarmouk University, 2010
Supervisor: Dr. Ahmad Al-Omari.

This study aims to identify the importance of disclosure items, notes and explanations attached to them in financial statements, from investment decision makers' point of view. The study also aims to identify the degree of reliance of decision makers on financial statements in making decisions, and to find out differences among them.

To achieve the study objectives, related literature regarding the importance of disclosure items in investment decisions has been taken into account. So, a questionnaire has been designed and distributed to 244 senior investors, brokerage firms, investment funds, as well as the Social Security Investment Unit, However, 103 participants did not respond to the questionnaires, and 151 questionnaires have been collected. Then, data obtained was analyzed, and hypotheses were tested using the mean, standard deviation, One-sample T-Test, one-way ANOVA, as well as Shafee test which gives posteriori comparisons.

The study came up with the following results:

• Disclosure items related to the financial statement are very important in investment decisions. The most important of these are volume of cash, working capital, reserves, retained earning, and the volume of fixed assets, while the least important disclosure items are the volume of non-received revenue, good well and brand name.

• The income statement items included in investment decisions vary from important to very important. The most important items are sales volume, net profit, proposed dividend to shareholders, while the least important items are tax on profit and the share of the minority of net profit.

• Disclosure items in cash flow statement are very important in investment decisions, particularly cash flow generated from operation and investment activities.
• The change of equity statement is important, the most important items of which are: distribution of free shares, and capital increase through private placement.
• Items included in notes and explanations vary from important to very important, but the most important of which are disclosure of the firm type, the nature of its work, working capital structure ,as well as the company's
Profits stability, and profit distribution method.

The study came up with a number of recommendations:

- Encouragement of investment funds and encouraging Them to spread. This is achieved through laying the foundations that govern their work in a detailed and clear manner
- Activation of immediate disclosure in order that correct and reliable information from the source reach the investor quickly.
- Prepare and qualify investment decision-makers in the field of financial analysis and forecasting based on scientific background in decision-making, which contribute to increasing the capacity of investment decisions makers.

Key words: disclosure, disclosure importance, investment decisions, the importance of accounting information